المحور الثالث

إيران بين البعد المذهبي والمصالح السياسية والقومية
نحو اتجاه الحزام (الهلال) الشيعي والكماشة السنية

منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية وما تلاها من أحداث حرب إيران والعراق سطت علي الساحة السياسية ملامح الصراع الذي أشعلته هذه الحرب بين العرب والفرس أو بين السنة والشيعة وهو أمر أسهمت في تزكيته أدبيات الطرفين وعملت علي زيادته القوي الغربية بزعامة أمريكا وبالطبع الكيان الصهيوني .

وعلي الرغم من أن ثقافة المحاور السياسية واستخدام مفردات الجغرافيا السياسية قد زكّت محور الهلال أو الحزام الشيعي وما يقابلها من محور الهلال الخصيب أو الهلال السني ، إلا أن مثل هذا الانغلاق علي دائرة محدودة مما أسماه أحد المفكرين بالتفسير العقدي لا يسهم في طرح كل الحقيقة أو يصل إليها أو حتى إلي القدر المعقول منها . فالذي يركز علي التحليل العقدي ينهي الموقف كما بدأه بلوم العقائدي المخالف له في الدين أو المذهب ويحمّله كافة الجرائم ، ويرد عليه المخالفون بنفس المنطق والأسلوب .

وحتى لو صح مثل هذا النوع من التحليل في بعض الجوانب أو المراحل فإنه ليس بالضرورة أن يكون كذلك في كافة المراحل أو الجوانب وبخاصة السياسية منها ، فالتحليل السياسي يعتمد علي كافة الجوانب التاريخية منها والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقدية أيضا ، كما ترتكن السياسة في كثير من جوانبها علي لغة المصالح لا لغة المبادئ التي تقوم علي الثروة والقوة والدين أو المذهب ، وبالتالي فإن التركيز علي جانب منها دون بقية الجوانب يعد تحليلاً مبتوراً لا يدعو لفهم أو لنصرة أي قضية .

ومثل هذا التفسير حول هذا النوع من التحليل أو التفسير المغلق والمحدود للأحداث وحصره في إطار سنة وشيعة في عالمنا الإسلامي يقودنا . كما يري البعض . إلي حقيقة واضحة هي أنه أداة من أدوات الاستعمار يستخدمها لاستقطاب أو إثارة الغوغاء وضعيفي التفكير، أو للترويج لسياسة بعينها تعتمد علي إثارة العواطف لا العقل ، بل إن تحكم بعض العواطف قد تقضي علي تحليل العقل كما يري مفكر مسلم .

وبداية فإن فكرة أو هاجس الهلال الشيعي فكرة أمريكية غربية صهيونية تقوم علي تخويف الجناح السني من أن إيران بعد احتلال أمريكا للعراق تريد الارتباط بعراق شيعي أو جنوبه علي الأقل وتصله جغرافيا بالعلويين في سوريا ثم بجماعة أمل وحزب الله في سهل البقاع بالجنوب اللبناني بقصد احتواء أو تطويق الدول السنية وانتشار النفوذ السياسي الإيراني من خلال هذا الهلال .

وطرح الأمريكيون -شأنهم شأن القوي الاستعمارية -هذا الطرح الجغرافي من خلال المقربين لهم من القوي والزعامات ووسائل الإعلام العربية، كما ساندت إسرائيل هذا التوجه . ونشرت بعض الصحف الإسرائيلية بأن صاحب هذه الفكرة هو الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك الأردن ، كما روّج لها بعض أصحاب الأقلام والسياسيين في مصر والسعودية منتهجين أسلوباً يوحي في ظاهره ببعد نظر أصحابه وتمتعهم بالحصافة السياسية .

وجاء طرح الأمريكيين وحلفائهم لهذه الفكرة بعد مرحلة من التوافق الاستراتيجي بينهم وبين إيران التي تتزعم المحور الشيعي طوال الحرب الباردة ، وخلال الحقبة التي أعقبتها في مراحل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق السنيتين ، ثم استدارت هذه السياسة بعد أن أصبحت أمريكا القطب الأوحد في العالم لتحقيق استراتيجيتها في الهيمنة

وبخاصة علي منطقة الشرق الأوسط ذات الموارد النفطية ، ولتتيح الفرصة للنفوذ الإسرائيلي الذي يتولى الدور البوليسي الأكبر علي المصالح الغربية دون أن ينافسه أي قطب إسلامي سنياً كان أم شيعياً. وبالتالي جاء دور الارتكاز علي المحور السني لضرب المحور الشيعي بعد أن فعلت ذلك مع المحور الشيعي عند احتلال البلاد السنية .

أما عن تفصيلات طرح هذا الموضوع عربياً فهو بالطبع صادر من سياسيين ومفكرين من العرب السنة كتفسير أو تبرير لما حدث في العراق بعد احتلالها، وكرد فعل لما تنشره الصحف الأمريكية والغربية عن طبيعة الدور الإيراني في العراق دون أن ينتبه أي من هؤلاء لطبيعة الدور الأمريكي المحتل الذي ساعد علي وجود هذه الهوة أو هذه الفتنة التي لم تطل برأسها بهذا الحجم إلا في وجودهم ، ولم تظهر حتى إبان حرب إيران والعراق التي استمرت طوال ثماني سنوات .

وطرح الفكرة ، أو الترويج لها عربياً ، يرجع إلي ملك الأردن عبد الله الثاني الذي حذّر من المثلث أو الهلال الشيعي الذي يمتد من إيران عبر البحرين وجنوب العراق وشرق السعودية وجنوب سوريا حتى سهل البقاع في الجنوب اللبناني . وشارك الرئيس المصري حسني مبارك في هذا الطرح حين ذكر أن ولاء العناصر الشيعية في البلاد العربية يتجه إلي إيران ، أي ولاءاً مذهبياً ، أكثر من ولائهم لبلادهم التي يعيشون فيها ، أي يفوق انتماءهم الوطني .

واعتبر بعض المفكرين أن طرح ملك الأردن لهذا البعد يعد من الطرائف بحكم ارتكاز حكمه في بلاده علي كونه فقط من البيت الهاشمي لا بحكم وجوده في الأردن أو حتى الوجود التاريخي للأردن نفسه وبالتالي يجب أن يكون من آخر المحذرين من الشيعة وهم ينتمون إلي آل البيت ، وبالتالي لكونهم في الحقيقة أقرب إلي الشيعة منهم إلي السنة

السلفيين مثلا . وإن كان ما طرحه الرئيس المصري قد ارتكز علي ما رآه بعض المحللين من تصرفات الشيعة في العراق التي بدت مدافعة عن انتمائها المذهبي أكثر من انتمائها القومي الوطني، وكذلك بعض حالات يراها البعض محدودة من عناصر شيعية خليجية في الكويت أو السعودية أبدت ميلاً للتوجهات الإيرانية علي حساب الاتجاه العام في بلادهم .

علي أن ذلك لا يعني أن الإيرانيين لم يشاركوا في طرح هذا البعد أو العمل له ولكنه جاء من بعد سياسي يسعى لاستثمار الولاء المذهبي كواحد من أدوات السياسة ، فعلي سبيل المثال طرح الدكتور كمران التريمي الأستاذ بكلية الحقوق جامعة طهران أن النظام الديني في إيران ينبغي أن يستغل البعد الديني في سياسته الخارجية فيساعد الشيعة في كل مكان علي المطالبة بحصتهم في السلطة السياسية ملوحا في ذلك إلي دول الخليج.

والمسألة بالتالي لا تعدو أن تكون سياسية بحتة في المقام الأول وليست صراعاً مذهبياً لأن الشيعة في العالم الإسلامي لا يزيد عددهم عن ١٥ في المائة من المسلمين في حين تبقي الغلبة العددية للمسلمين السنة. كما أن التاريخ لا يحتوي علي مراحل صراع مذهبي بين الشيعة والسنة إلا خلال فترات محدودة ، وكان البعد المذهبي فيها هو الظاهر في حين كانت الأطماع الاقتصادية والسياسية وغيرها هي التي تشكّل السبب الرئيسي في كافة مراحل الصدام ، أما أن يراها البعض بأنها نوع من التصرف السياسي من قبل أقلية شيعية تسلك مسلك الأقليات في مساحات توسعها من خلال إحساسها بأن مكاسبها السياسية والجغرافية مسألة مؤقتة تفرضها الموازين الدولية ، فهذا أمر لا تقبله الظروف السياسية المعاصرة ولا حتى تغذيه الجذور التاريخية .

وما دامت المسألة سياسية فيري البعض أنه ليس هناك ما يدعو للحديث عن وجود كماشة سنية تحيط بالهلال الشيعي المزعوم جغرافيا متمثلة في تركيا من الشمال

وجزء من سوريا ثم فلسطين ومصر والسعودية في الجنوب والغرب ، فكلها بلدان تلاقت فيها المذاهب والطرق الصوفية والارتباط بآل البيت وأفكار شيعية إلي جانب السنية ، كما هو الحال في التنوع المذهبي والنوعي داخل إيران الشيعية ، فكلهم مسلمون .

فالأتراك تسود بينهم طرق صوفية متجذرة في تاريخهم كالطريقة القلندرية التي وفدت مع العثمانيين من وسط آسيا قبل تأسيس دولتهم السياسية ، والبكتاشية والنقشبندية وهي طرق صوفية سائدة بينهم وبين مسلمي شرق أوربا حتى الآن ، وتحتوي علي الكثير من التجاوزات التي تقرّبها للشيعة كالتوسل بآل البيت والأولياء الصالحين أي وجود الواسطة الدينية وغير ذلك . بل إن إحدى الطرق الصوفية المنتشرة بين قطاع كبير من الأتراك وهي الطريقة الجلالية أو المولوية تعود في أصولها إلي بلاد فارس موطن مؤسسها جلال الدين الرومي مما يدعو إلي قربها فيما ترتكز عليه من طقوس وعادات من العناصر الصوفية والشيعية في إيران أكثر من قربها من المذهب السني ، بنفس قدر انتماء مؤسس الدولة الصفوية إسماعيل الصفوي لجذور عرقية تركية سنية قبل أن يرتبط بالمذهب الشيعي ويؤسس الدولة الفارسية . ولعل ذلك يؤكد أن هذه الأمور في مجموعها تمثل خليطاً إسلامياً في أصولها يدعو إلي صعوبة مسايرة دعاة التفريق المذهبي الذي استجد في الفرع .

وهكذا الحال في العلويين في سوريا ، والزيدية والجعفرية في اليمن ، والصوفية والعلوية في أقطار الشمال الإفريقي . كما أن الشيعة ليست فريقاً واحداً بل عدة أفرع كما هو حال أهل السنة وهو ما يؤكد أن الخلاف ليس متجذراً بين المسلمين كما يري البعض وأن المسألة تخضع لأغراض سياسية لا مذهبية في كثير من الأحيان وإن كان البعض يحاول دوما إلباسها ثوب المذهبية .

ولهذا فإن ما تصوره البعض من أن الوجود العسكري التركي في لبنان ضمن قوات الأمم المتحدة إنما جاء من بعد مذهبي سني أمام تزايد الدور الإيراني الشيعي في المنطقة لا يدركه الصواب كثيراً، فالدور التركي مثل الدور الإيراني في لبنان إنما تحركه المصالح الاقتصادية والسياسية لكلا الطرفين . فالأتراك يسعون إلي زيادة الاستثمار العربي في بلادهم ، وفي حاجة إلي الأسواق العربية لمنتجاتهم ، ولا مانع من استثمار البعد المذهبي السني كأحد أدوات السياسة في تحقيق قدر من أهدافهم إذا لزم الأمر ، أو إخفاءه وإبراز غيره علي ساحات أخري عربية كانت أم أوربية .

والإيرانيون الشيعة تقتضي مصالحهم السياسية في رأي البعض العمل علي تقسيم العراق إلي دولة فيدرالية أو كونفيدرالية يعد الأكراد السنة من أهم المستفيدين منها بتحقيق حلمهم في قيام دولة كردستان ، لكن الأتراك السنة يقفون أمام هذا التقسيم وأمام طموحات الأكراد السنة مثلهم لأن تحقيق ذلك سيكون علي حساب وحدة تركيا التي تضم في شرقها أقلية كردية ، وتشاطرهم في ذلك سوريا التي تضم أقلية كردية في شمالها الشرقي يحدوها أمل الارتباط بدولة كردستان المرتقبة .

لقد امتلأت الساحة بمفكرين من السنة يطلقون علي الشيعة مصطلح الرافضة ويتهمونهم أحيانا بالابتعاد عن المنهج الإسلامي السوي ، وأن عقائدهم القديمة مثل الزردشتية والمجوسية وغيرها من الديانات الوثنية ، إلي جانب أصولهم العرقية ، تحكم توجههم المذهبي .

ويقابلهم جناح من المفكرين الشيعة يصل في هجومه علي العناصر العربية السنية إلي حد وصفهم بالعنصر المنحط الذي كان وما زال غير مؤهل لأي نوع من السيادة أو الريادة عرقياً أو دينياً ، وأنه لهذا قد فرض الإيرانيون عناصر شيعية إيرانية لتتزعم الأقليات

الشيعية في البلدان السنية العربية وتكون بمثابة مرجعيات لهم كالسيستاني في العراق مثلا واستبدال الشيخ حسين فضل الله في لبنان لكونه عربي بآخر من أصل إيراني .

وإذا كان المروّجون لطرح فكرة الهلال الشيعي والكماشة السنية قد وجدوا من الأحداث والأفكار التي تصدر عن عناصر شيعية أو سنية ما يغذي اتجاه التصعيد المذهبي كما يحدث في العراق أو موقف البعض تجاه حزب الله في لبنان وحربه مع إسرائيل فإن ذلك في رأي البعض لا يشكّل ظاهرة عامة بين أغلب المفكرين المسلمين ، أو لا ينبغي أن يكون كذلك ، وأن الانتباه إلي أغراضه وأبعاده أولي وأجدي من مسايرته وتحقيق أهداف أعداء الأمة الإسلامية من خلال الترويج له .

لقد أدرك أحد السياسيين السعوديين علي سبيل المثال، ومن خلال إطلاعه علي بواطن الأمور لا ظاهرها ، وهو الأمير تركي الفيصل .الذي شغل منصباً استخباراتياً في بلاده . هذه الحقيقة رغم كثافة طرح جمع من المشايخ في السعودية وخارجها للصراع المذهبي السني الشيعي وبخاصة بعد احتلال الأمريكيين للعراق وحرب حزب الله اللبناني مع إسرائيل . فطرح الأمير تركي فكرة الهلال الخصيب علي نفس المساحة الجغرافية التي يعتبرها البعض امتدادا للهلال الشيعي ، هلال خصيب من العراق إلي لبنان تكون فيه الصدارة لسوريا وتشارك فيه الأردن وفلسطين ، ويتحالف فيه الجميع علي البناء والتنمية ويحظى بدعم خليجي .

ومع أن الفكرة في الأصل ترجع إلي أنطون سعادة زعيم الحزب القومي السوري وأن العرب سبق أن رفضوها لارتباطها في زمن طرحها بأطماع استعمارية، إلا أن إعادة طرحها من قبل سياسي سعودي ملم بخفايا السياسة وينتمي في نفس الوقت لدولة سنية سلفية هي المنوطة بالمشاركة في زعامة الجناح السني أو قيادة محور الكماشة السنية المقابلة

للهلال الشيعي ، يؤكد إدراكه للأبعاد السياسية الأمريكية الإسرائيلية التي تحاول ، كما يري البعض ، حصار المسلمين داخل هذا الطرح أو هذه الأفكار.

وتؤكد هذه الفكرة كذلك إمكانية تخطي حدود هذا التفسير المذهبي الضيق للأحداث إلي لغة المصالح السياسية الشاملة التي لا يشكل فيه هذا التفسير إلا واحدا من المفردات الضعيفة والمغرضة . هذا إلي جانب كونها رسالة إلي مروّجي فكرة الهلال الشيعي بحيث تشير إلي أن إقامة علاقات سياسية سعودية إيرانية أو إسلامية إسلامية أقوي وأفضل من أن تخنق هذه العلاقات في حواري (جمع حارة) الصراع المذهبي تاركة ساحة الشارع السياسي الأوسع للمستفيد من هذه الاتجاهات .

علي أن هناك فريق آخر ما زال رهين الدفع الأمريكي حول ضرورة تعاون الجناح السني بزعامة مصر والسعودية للوقوف أمام النفوذ الإيراني أو الهلال الشيعي وهو الذي دعا وزيرة الخارجية الأمريكية للتركيز عليه في اجتماعها مع بعض وزراء الخارجية العرب في أسوان في جنوب مصر ٢٠٠٧ م، أو الدعوة إلي اجتماع الدول السنية في باكستان ، وهي محاولة كما سبق التوضيح لتوظيف البعد المذهبي لأغراض سياسية لخدمة الأهداف الأمريكية الإسرائيلية في المقام الأول وربما الأخير.

إن ما يدور في البصرة علي سبيل المثال من صراع بين النفوذ الأمريكي المحتل للعراق والنفوذ الإيراني والذي فرض علي إيران ضرورة السعي لاستخدام الموالين لها من الشيعة لتنفيذ مخططاتها الرامية إلي إغراق أمريكا في وحل العراق هو بعد سياسي يستثمر الولاء المذهبي ، وهذا أمر جائز. بل واجب . في لعبة السياسة . فالصراع يدور حول الثروة النفطية في البصرة بعد أن تعذر علي الأمريكيين مرحليا ضخ نفط الشمال العراقي بفعل المقاومة المسلحة . ويتبارى الأمريكيون ومعهم البريطانيون في تهريب نفط البصرة ،

وتسعى إيران إلي نيل حصتها منها أو علي الأقل حرمان عدوها من أطماعه من هذه الثروة المهدرة ، وتعتمد في ذلك علي ميليشيات شيعية مسلمة يصعب السيطرة عليها . ولهذا لجأ الأمريكيون إلي إثارة البعد المذهبي لاستعداء السنة عليهم حتى يتفرغوا وحلفاؤهم البريطانيين لسرقة منتظمة أو منظمة لهذه الثروة لتعويض نفقات الحرب التي قامت من أجلها وبسببها ، ولفتح الباب أمام الشركات الأمريكية التي لعبت دورا في إدارة عجلة الحرب .

ولعل الصراع بين شرائح وميليشيات الشيعة أنفسهم كتيار حزب الفضيلة وحزب الدعوة والتيار الصدري ، وسعي كل منها لتصدر العمل العام ونيل نصيبه من النفط ليؤكد علي أن الصراع ليس مذهبيا ولا حتى عرقيا في المقام الأول وإنما هو صراع مصالح اقتصادية وسياسية .

والذي يراجع الإحصاءات التي أجريت علي تعداد سكان العراق التي قامت بها العديد من المراكز الغربية أو مؤسسات المنظمة الدولية بإيحاء من الغرب بسبب تركيزه علي أعداد السنة والشيعة في العراق وهو أمر غير معتاد في الإحصاءات المماثلة في بلدان العالم ، يجد أن كافة محافظات العراق يعيش فيها سنة وشيعة ومسيحيون ويهود وغيرهم مع تفاوت النسب ، ولم تشر أي من التقارير أو الدراسات عن وجود صراع مذهبي داخل العراق بشكل ملحوظ إلا بعد خضوع العراق للاحتلال الأمريكي البريطاني الصهيوني.

وفي النهاية فإننا لو تصورنا جدلا أبعاد الدور الأمريكي في حال ضرب إيران لأدركنا مسارعتهم . أي الأمريكيين . إلي تطبيق ما يصرحون به عن الشرق الأوسط الكبير وتحقيق الهيمنة الأمريكية ، وربما من بعد ديني ، ضد دولة إسلامية في المنطقة ، وليتحقق

التقسيم للبلاد العربية الذي تم ترسيمه منذ عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريجان والذي تناولته العديد من الدراسات العربية وقبلها الغربية.

وإذا كانت فكرة التوحيد بين المسلمين سياسياً من الأمور الصعبة أو ربما المستحيلة الآن فإن فكرة التقارب أو التقريب بين المصالح ، أو حتى عدم التصادم علي الأقل وعدم مسايرة أو مساندة فكرة الصدام المذهبي السني الشيعي التي تسير في طريق تحقيق الأهداف الاستعمارية ينبغي أن تكون الأكثر قبولاً من المسلمين الآن .

حزب الله واعتلاء ساحة المقاومة الإسلامية

أحدث الانتصار النسبي لحزب الله علي إسرائيل في حربهما الأخيرة ٢٠٠٦ م أثراً واسعاً في الشارع الإسلامي لم تحدثه أي حرب أخرى بين إسرائيل والعرب . بل إن حرب أكتوبر ١٩٧٣ م التي تحقق فيها أول انتصار عربي علي إسرائيل بعد هزائم متتالية للعرب علي يد الدولة العبرية منذ عام ١٩٤٨ م وخلال أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ م لم تؤد إلي اعتراف إسرائيل بالهزيمة في حرب ١٩٧٣ م بنفس الوضع الذي اعترفت فيه بهزيمتها أو بتقصير قواتها العسكرية أمام حزب الله ٢٠٠٦ م .

ونتج عن هذا الانتصار الذي حققه حزب الله آثاراً واسعة في الشارع العربي والإسلامي الذي يعاني من الغطرسة الإسرائيلية وما تقوم به من مذابح في فلسطين المحتلة وامتلاكها للسلاح النووي وتهديدها الدائم للعرب ، بل وعبارات التهكم والاستخفاف بكل ما هو عربي . وبالغطرسة الأمريكية التي احتلت أفغانستان والعراق، وتركها الحرية الكاملة لترسانتها العسكرية في القتل والذبح والهدم والتدمير والاغتصاب والسلب والنهب دون رادع وما تبديه من مساندتها المطلقة لإسرائيل دون إشارة إلي رفض أي لون من ألوان التجاوزات المستفزة التي يرتكبها اليهود ضد العرب . بل إمعانها في التدخل في كل شئ وفي كل زاوية وركن من أركان المجتمع العربي المسلم ، فتارة تغلق المؤسسات الخيرية التي تعين شرائح واسعة من فقراء المجتمع العربي ، وتارة أخري تطلب تغيير مناهج التعليم ، ثم الحرص علي ضرب رموز وممتلكات التيار الإسلامي السياسي ، وكأن أمة العرب قد أصبحت ملعب كرة مستباح يتدرب فيه راغبي اللعب من الأمريكيين واليهود لا المحترفين بل وحتى الناشئين والصغار دون مراعاة لهوية أو حرمة ، وفي ظل استسلام أو غيبة من القائمين علي أمر أمتنا إلا ما عصم ربك من محاولات الحفاظ علي ماء الوجه التي تزيد في

ركن من أمة العرب وتضعف في ركن آخر وتختفي في ركن ثالث وفي ظل الانكسار والإحساس بالمهانة من جانب الشعوب العربية ومن خلفها الإسلامية بحيث أصبحت من أشد الفترات التاريخية المرشحة للمحاكمة علي الجانبين مجرمي الحرب من الأمريكيين والصهاينة والمتخاذلين والعملاء في الأنظمة العربية .

جاء انتصار حزب الله وكأنه طوق نجاة لكثير من شرائح المجتمع العربي ، ومجال تشفي للكثيرين من أبناء هذا المجتمع تجاه أمريكا وإسرائيل والسياسيين العرب الذين يسيرون في فلكهم . وتبارت الأقلام والأصوات المؤيدة لهذا الحزب من كافة الانتماءات والمنطلقات الفكرية والأيديولوجية ، من القوميين العرب الذين اعتبر بعضهم أن زعيم حزب الله حسن نصر الله شبيه بصلاح الدين الأيوبي وجمال عبد الناصر ، بل زادوا عن ذلك بأن حسن نصر الله قد حقق نصراً عسكرياً حاسماً علي إسرائيل وهو ما لم يستطع أن يحققه جمال عبد الناصر نفسه رغم كل ما أحاطه من ترويج وتضخيم صنعه إعلام موجه.

وأثار هذا الانتصار التاريخي الرغبة لدي بعض الكتاب والأكاديميين في أن يوغلوا في التاريخ الإسلامي بحثاً عن أسباب هزيمة أغلب الجيوش النظامية العربية الإسلامية في المرحلة الاستعمارية وما بعدها وأسباب انتصار المقاومة ، وأن ذلك لا بد أن يدعو العرب إلي اعتماد منهج المقاومة بدلا من جيوش نظامية تنفق عليها الشعوب قدراً هائلاً من التسلح تكلف دافعي الضرائب من الطبقات المعانية وحدها الكثير دون أن تحقق قدراً ولو محدوداً مما حققته مقاومة حزب الله .

واتجهت بعض الآراء إلي أن هذا الانتصار قد أسهم في إحراج بعض- إن لم يكن كل - الأنظمة السياسية العربية التي وصلت إلي كراسي الحكم من خلال دور عسكري محدود أو موعود بالتصدي للعدو الإسرائيلي ، وأنها انتظاراً لهذا الدور تقبل الكثير من

مواقف التبجح الإسرائيلية والأمريكية واصفة ذلك بالحكمة والاعتدال حتى يحين موعد موقف حاسم تم تأجيله لأجل غير مسمي متشبثة بدورها السياسي الضعيف ونصيبها من الثروة من خلاله ومن خلال تجارة السلاح ، في حين نجح حزب الله بقيادة حسن نصر الله في تحقيقه ببضعة آلاف قليلة من المجاهدين ، وبتكلفة بسيطة لا تتناسب مع ترسانات الأسلحة المكدسة في المخازن العسكرية العربية التي كساها الصدأ ، أن يهز الدولة العبرية التي ترسّخ مفهوم تملّكها لقوة عسكرية تفوق القوة العسكرية لكل دول العرب والمنطقة ، ويهز الولايات المتحدة الأمريكية المساندة للكيان الصهيوني والتي تسعي لتقسيم المنطقة وفق أجندة معدة سلفاً في دوائرها السياسية في واشنطن وتدخلها في دائرة هيمنتها .

ولهذا سارع الكثير من السياسيين العرب إلي مهاجمة حزب الله منذ الأيام الأولي للحرب، وتبعهم كثير من الإعلاميين وعلماء الدين في الإعراب عن هذا الهجوم ، بل وشارك الجميع في الرهان علي هزيمة حزب الله لكونه بحجمه المحدود يتصدى للآلة العسكرية الأقوى في المنطقة والمدعومة من أكبر قوة في العالم معبرين عن عقلية استسلامية وانهزامية موروثة أو مأجورة.

وحين فاجأهم حزب الله بصمود غير عادي وبإيذائه لهذه القوة المهولة في نظرهم ، وهو أمر لم يحسبوا له أو يتمناه بعضهم ، راحوا يقللون من دوره من خلال ما حدث للشعب اللبناني من تدمير من جهة ، ويهاجمونه من زاوية انتمائه المذهبي الشيعي الذي يضعه في صفوف العملاء لا العظماء من زاوية أخري ، فربطوا بينه وبين النظام السوري وإيران في أنه أحد محاور تحالف سوري إيراني ، أو أنه جزء من مخطط الهلال الشيعي الذي يرمي إلي تطويق العالم السني أو العالم العربي وأن علي العرب أن يحذروا بدلا من أن يهللوا.

وما إن انتهت الحرب إلا وفتحت وسائل الإعلام العربية صفحاتها لتقييم التجربة التي خاضها حزب الله ولكن في إطار اتباع سياسة تضييق من قبل السياسيين العرب تهدف إلي ألا يحظى حزب الله وزعيمه حسن نصر الله باستثمار نتيجة انتصار، فيصبح شخصية هامة وعامة يتعلق بها الشباب العربي ويقارن بينها وبين زعاماته ، أو أن يكون الحدث مؤشرا لكثير من قوى التيار الإسلامي السياسي ، سنيا كان أم شيعيا ، لسلك أسلوب المقاومة من خلال الإقتداء أو الاهتداء ببرنامج وأسلوب هذا الحزب أو السعي للارتباط به ، فذلك في حد ذاته أمر يشيع قدراً من القلق للأنظمة السياسية العربية وكذلك القوي الاستعمارية الغربية .

فكتبت إحدى الصحف مقالاً عن الموقف السياسي العربي تجاه انتصار حزب الله من أن وزراء الخارجية العرب قد اتخذوا قراراً بإيفاد مبعوث إلي الأمم المتحدة لمحاولة إجراء تعديل علي القرار الفرنسي الأمريكي المقدم إلي مجلس الأمن لإنهاء الحرب، وعلّق كاتب المقال علي أن ذلك جاء في إطار محاولة من بعض الدول العربية لتحسين موقفها أمام الرأي العام العربي وكذلك لقطع الطريق أمام النفوذ الإيراني . وأعرب المقال عن وجود قلق مصري سعودي من تصاعد شعبية حزب الله في الساحة اللبنانية باعتباره امتداداً للنفوذ الشيعي المتنامي في المنطقة بعد سقوط صدام حسين . وأشار المقال إلي وجود اتفاق بين العديد من الدول العربية علي كبح جماح حزب الله بعد أن تمت مناقشات واسعة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن البعض قد طرح فكرة نزع سلاح حزب الله والتخلص منه ، وحذّر المقال - علي لسان عبد الله الأشعل - من أن المواقف العربية المضادة أو المعادية للمقاومة اللبنانية وفي مقدمتها مصر قد تسهم في قيام حرب أهلية في لبنان .

وأشار كاتب آخر إلي أن اختيار حزب الله لإشعال الحرب في هذه الفترة جاء بشكل سابق التخطيط بغرض تمييع محاكمة قتلة الحريري وبخاصة من النظام السوري ، وبغرض تخفيف الضغط علي إيران من قبل القوي الغربية بسبب ملفها النووي ، إلي جانب سعي الحزب لفرض سيادته علي الساحة اللبنانية .

والتقي العديد من الكتّاب حول ربط حزب الله بالهلال أو الحزام الشيعي والنفوذ الإيراني محذرين الشباب العربي من عدم التورط في الإعجاب بهذا الحزب وبزعيمه مذكّرين بدور الشيعة في قتل مجموعات من آلاف السنة في العراق ، وأن حزب الله حين يطالب بفك الأسري لدي إسرائيل لا يطالب النظام السوري في نفس الوقت بفك أسري التيار الإسلامي في سوريا ، وساق أغلب هؤلاء أدلة وردت علي لسان قادة إيران ، وبزمالة وصداقة حسن نصر الله بأحمدى نجاد رئيس إيران .

وفي الوقت الذي أتي فيه البعض بالدليل علي ارتباط حزب الله بإيران وأن حربه جاءت في مسلسل الوقوف أما المخطط الأمريكي لإنشاء ما يطلق عليه بالشرق الأوسط الكبير أو الجديد ، اتجه البعض الآخر ليؤكد التقارب الأمريكي الإيراني ، بل والاتفاق بين حزب الله وإسرائيل ، وأن المسألة تدخل في حسابات تقسيم مناطق النفوذ بين أمريكا وإسرائيل وإيران علي نسق اتفاقية سايكس بيكو التي عقدت بين بريطانيا وفرنسا إبان الحرب العالمية الأولي سنة ١٩١٦ م.

ولعل هذا البعد هو الذي دعا السيد حسن نصر الله زعيم الحزب إلي التصريح لجريدة السفير اللبنانية في ٥ / ٩ / ٢٠٠٦ م بأنه يعد الحزب الوحيد في لبنان الذي لا يرتبط بمحور أو دولة، وكان هذا في معرض رده علي تفسير البعض لاعتذاره عن زيارته للمملكة العربية السعودية قبل حربه مع إسرائيل بأنه جاء بناء علي توصية من سوريا وإيران .

وربط البعض بين توقيت الحرب التي قام بها الحزب وبين تنسيق يخص سوريا وإيران ، فالسوريون يريدون أن يثبتوا للعرب وإسرائيل والدول الأجنبية أن إخراجهم من لبنان لا يعني تقلص دورهم الفاعل فيها ، وأنهم - أي السوريين - ما زال لديهم القدرة علي إزعاج إسرائيل وتهديد أمنها وأنها إذا دخلت في مفاوضات سلام مع إسرائيل فإن دور حزب الله سيسهم في تحسين موقفها التفاوضي . وأرادت سوريا كذلك أن تحدد توجهها في التحالف مع إيران متخلية عن الإطار القومي العربي الذي تهاوي بعد سقوط العراق، وعبّر الرئيس السوري عن ذلك حين وصف القادة العرب في أحد خطبه بأنصاف الرجال .

أما إيران فعلاوة علي أبعاد اهتمام الغرب بملفها النووي مؤقتا فقد أرادت من خلال حزب الله ودعمه أن توحي بانتقال الزعامة في المنطقة وبخاصة ما يخص القضية الفلسطينية إليها، وأنها في صدامها مع إسرائيل ليست في حاجة إلي كمية من الصواريخ بعيدة المدى تطلقها من أراضيها ما دام حزب الله في لبنان يمكن أن يستخدم صواريخ قصيرة المدى تكون أكثر وأشد تأثيراً .

وربط البعض بين دور إيران وحزب الله وأن كليهما يتحرك في إطار التوافق مع السياسة الأمريكية، وأن ما يظهر علي السطح ما هو إلا تغطية لحقيقة مشروع التقسيم بين إيران وأمريكا ، بل إن الحزب يقدم خدمة لإسرائيل في أنه يحجب المقاومة الفلسطينية عبر الأراضي اللبنانية والتي يمكن أن تسبب قدراً أكبر من القلق والانزعاج لاستقرار الدولة العبرية . واستدل هؤلاء علي هذا البعد بحديث لأمين حزب الله السابق الشيخ صبحي الطفيلي لصحيفة الشرق الأوسط اللندنية العدد ٩٠٦٧ اعتبر فيه أن ما يقوم به حزب الله من عمليات ضد الاحتلال الصهيوني هي عمليات فولكلورية وأنه يمثل حارساً علي الحدود الشمالية لإسرائيل ، وأنه لو كان جاداً في الحرب أمام ضرب إسرائيل لكل المواطن الهامة

في لبنان لقام بضرب مصفاة حيفا ومصفاة تل أبيب ، لكنه استمع لطلب إيران حين طلبت منها الوزيرة الأمريكية ذلك .

واستدل البعض علي هذا التوجّه من موقف حزب الله تجاه أمريكا من خلال موقفه من المقاومة العراقية التي تواجه الاحتلال الأمريكي، واعتبر أن موقف الحزب من هذه المقاومة مثير للحيرة حيث يقف ضدها وكأنه يؤيد سلطة الاحتلال من خلال تأييده لعملائه من شيعة العراق ، أو كأن الحزب يؤيد المشروع الأمريكي في المنطقة بالتنسيق مع الطموحات الإيرانية .

وعلي صعيد آخر كان هناك فريق لا يقف عند حد إعجابه بحزب الله وبدوره في هزيمة إسرائيل بل امتد إلي حد المطالبة بتأييده في ذاته وباستنساخه ومنهجه في المقاومة علي طول الساحة العربية والإسلامية .

ففي الوقت الذي أصدر فيه بعض مشايخ وفقهاء السلفيين السعوديين وغيرهم الفتاوى التي تحرّم مساعدة حزب الله أو تأييده من منظور عقيدي خلال حربه مع إسرائيل وبعدها خرج أحد الفقهاء السعوديين وهو الشيخ الدكتور الشريف حاتم العوني عضو مجلس الشورى السعودي وأستاذ السنة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ليصدر فتوى تحذر من تكفير حزب الله ومن خذلانه في معركته أمام الصهاينة. ورد علي الذين يعتبرون مقاومة الحزب للعدو الإسرائيلي تمثيل بأن الناس لن يقبلوا هذا الادعاء وأن عليهم أن يصمتوا أو يدعموا المقاومة التي يقوم بها هذا الحزب . وذكر هذا الفقيه " أننا نختلف مع الشيعة في أصول عظام من أصول الدين ، ولكن لكون الأصل فيهم الإسلام فلا يصح أن نتردد في أننا نجتمع معهم علي العدو الكافر ، وأن قضيتهم عادلة ويكفي أنهم أمام إجرام اليهود أعدى أعدائنا فهم يستحقون الوقوف معهم في هذا الظرف خاصة ، وعلينا أن نؤجل خلافاتنا معهم إلي

أن ننتهي من هذا الظرف لنبدأ بحوارهم ودعوتهم لإقامة الحجة عليهم " . وأكد الشيخ أن الموقف الصحيح هو الوقوف مع المقاومة اللبنانية ، وأن اليهود ظالمون ، وأننا مأمورين بنصرة المظلوم ولو كان كافراً ، وفرّق بين ما يحدث علي الساحة اللبنانية وما يحدث في العراق من صراع طائفي . كما رفض الشيخ مجاراة الذين يتهمون الشيعة بالكفر لأن تكفير أهل الشهادتين لا يكون إلا بعد العلم أنهم غير معذورين بالجهل والتشبه والتأويل ، وهذا العلم متعذر في أكثر الشيعة .

ولعل هذا التوجه من الدكتور العوني كان يعكس - في رأي البعض - بعداً حكومياً يمكن الاستدلال عليه من كونه عضوا في مجلس الشورى السعودي وكذلك من أنه أستاذ للسنة في أقدم الجامعات السعودية وأكثرها اهتماما بالقضايا التي تهم السنة في العالم الإسلامي .

ومن جهة أخري فحين أبدي أحد السياسيين المصريين وهو السيد رجب هلال حميدة سكرتير حزب الغد تعاطفاً مع حزب الله وزعيمه حسن نصر الله وجهت إليه اتهامات بأنه اعتنق المذهب الشيعي وأنه يروّج له ، وأن عليه أن يقلع عن ذلك حتى لا تتدخل الأجهزة الأمنية ضده .

وأبدى بعض الكتاب المصريين تعجبه من قيام بعض المسلمين بالدعوة إلي عدم تأييد حزب الله وأكد أن تأييد حزب الله واجب يفرضه الشرع والواقع ، وأن الشيعة التي ينتمي إليها حزب الله يجمعنا بهم وحدة القبلة ووحدة الكتاب ووحدات أخري ، وأشار أن هذا الحزب الشيعي ينتصر للفلسطيني السني بعد عجز حكومات العرب عن هذا التأييد .

وأعرب أحد الكتاب عن دهشته من أن الأوربيين غير المسلمين يتحدون تحت راية واحدة وعلم واحد والمسلمون لا يجتمعون علي اختلاف مذاهبهم ، واستشهد بقول للشيخ

الغزلي حين اشتبك معه أحدهم علي قضية بسيطة فرد عليه بقوله أن غول الاستبداد السياسي استهلك شعوبنا من أمد بعيد ولم نسمع لهؤلاء نواحا علي حرية موءودة ولا بكاء علي شورى مفقودة ، إن صمتهم حيث يجب الصياح وصياحهم حيث يجب الصمت يجعلني أزهد في رؤيتهم والاستماع إليهم ويجعلني أدعو الله أن يريح الإسلام من علومهم ودعاواهم .

وأعرب كاتب آخر عن أن سر نجاح حزب الله يكمن في توفر العديد من الصفات في قيادته وفي مجاهديه وفي منهجه وفي أفكاره وهو أمر لم يتوفر لكثير من السياسيين العرب وأن الاحتذاء بهذه الصفات علي الساحة العربية قد تسهم في التخفيف مما يعاني منه الشعب العربي ، كما أسهم حزب الله في إخراجهم من وهم قوة إسرائيل إلي رؤيتها مهزومة

وأكد آخر أن حزب الله رغم كونه حزباً شيعياً فهو حزب مقاوم صمد أمام إسرائيل وأسهم في تحرير الجنوب اللبناني وأظهر حقيقة حالة بعض السياسيين العرب وكشف الغطاء عنهم ممن يستمعون ويستجيبون لكل مطالب أمريكا وإسرائيل بدعوى الضعف وعدم القدرة علي المقاومة . كما أن حزب الله في لبنان إذا كان سجين المذهب فإن خصومه في لبنان سجناء المصالح، وإذا كان حزب الله حليفا لسوريا وإيران فإنه استخدم تحالفه لمقاومة إسرائيل لكن خصومه استثمروا المصالح لبناء القصور من خلال تحالفهم مع سوريا أيضاً . وحتى إذا كان حزب الله حليفا لإيران فإنه يتحالف علي استراتيجية عليا وفق الموازين الدولية بدلا من الانكفاء في أدوار تابعة وإقليمية .

وبشكل عام فإن التيار المعارض لحزب الله ولدوره ـ كما يري البعض ـ كان من منطلقات سياسية استخدمت الصراع المذهبي كأداة في التعبير عن خشيتها من سياسة المحاور التي يمكن أن تمزق المنطقة العربية. في حين كان المعجبون بحزب الله والمؤيدون له والداعين إلي اتخاذه نموذجا لعمل إسلامي جهادي ينتمون في أغلبهم لقواعد شعبية عربية

وإسلامية ، وأن عدم الأخذ برأيهم والسعي للجمهم إنما هو استمرار لقمع المعارضين الذي يعيشه الشارع العربي ، وعدم تلاقي الحكام السياسيين مع التوجهات الشعبية والإسلامية منها علي وجه الخصوص .

ولا شك أن ذلك سيسهم في تشابك الولاءات وتمزقها سواء بين الساسة وقطاع من الشعوب أو بين الشعب الواحد . ولعل ذلك يتطلب قدراً من حرية التعبير واتباع مناخ أوسع لاحتواء هذا التنوع، وكذلك السير في طريق الاعتدال والتقارب المذهبي والطائفي .

علي أن البعض الآخر يري أن حزب الله هو امتداد للحزم الشيعي الذي يمتد من إيران إلي جنوب العراق وسوريا ثم شيعة سهل البقاع في الجنوب اللبناني، واستدلوا علي ذلك بالخوف الذي انتاب هذا الحزب من خروج القوات السورية من لبنان ، وكذلك ارتباطه بالحرس الثوري الإيراني وحزب الدعوة العراقي وميليشيات مقتدي الصدر في العراق .

وبين هؤلاء وهؤلاء فإن حزب الله . وفق الظروف الدولية المعاصرة . يشكل عائقاً أمام المشروع الأمريكي الصهيوني، أو علي الأقل داعما للثقافة الرافضة لهذا المشروع في العالم الإسلامي الشيعي والسني علي السواء حتى لو ارتبطت هذه الثقافة بدور سياسي، وهو بهذا ولهذا يشكل نموذجا تاريخيا إسلاميا شعبيا يشبه طوق نجاة للخروج من الإحساس بالهوان الذي تعيشه الأمة العربية والإسلامية في تاريخها المعاصر .

مساعي إيران لتوسيع النفوذ الشيعي في العالم السني وتداعياته
مصر ـ السودان ـ سوريا ـ اليمن ـ دول الخليج

علي الرغم من أن تعقب الدور الإيراني في دعم العناصر الشيعية أو نشر المذهب الشيعي في بلدان العالم السني ، والعربي منه خاصة ، ينضوي تحت هاجس ما أطلق عليه البعض بالهلال الشيعي وما يستتبعه من نفوذ سياسي إيراني مرتبط بالبعد المذهبي ، وأن محاولات التقريب المذهبي تتطلب عدم التهويل أو التخويف من مثل هذا المحور، إلا أن هذا الدور قائم فعلا وبشكل يمكن اعتباره أحد المحاور التي تخضع للأغراض السياسية والقومية .

ولعل استيضاح وتتبع هذا البعد يستوجب وضعه في إطار كونه أحد الأوراق السياسية التي تعين علي فهم الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية والتعامل معها . علي أن ما ينبغي إدراكه هو عدم الوقوف عنده وجعله محوراً أساسياً تدور حوله وحده قضية الصراع الإقليمي العربي الإيراني لأن ما يريده الغرب الأمريكي والأوربي هو حصر شعوب المنطقة في دائرة التقوقع المذهبي الذي يبعد بهذه الشعوب عن فهم الأبعاد السياسية الإقليمية والدولية التي تجعل منه أحد أوراقها في تكبيل المنطقة أو تقسيمها إلي كيانات مذهبية أو عرقية أو دينية.

ومع ذلك فإن متابعة النفوذ الشيعي الإيراني وتتبعه يعد أحد الأوراق الهامة التي لا ينبغي إغفالها علي الساحة العربية ، فيجب متابعته من خلال وسائله في الانتشار الفكري والمذهبي واستغلاله للأقليات الشيعية التي تعيش داخل البلاد السنية ، وكذلك محاولته لاستقطاب الفقراء من أهل السنة من خلال مشروعات اقتصادية أو مشاعر صوفية أو غير ذلك فهو أمر قد يحدث أثراً علي الأصعدة الاجتماعية يمكن استخدامه كورقة ضغط أو تهديد إذا فرضت ذلك المصالح السياسية أو المذهبية .

ولا شك أن ما يحدث في العراق بعد سقوطها تحت الاحتلال الأمريكي وتقاسم الأمريكيين النفوذ فيه مع الإيرانيين برغبتهم أو بغيرها يوحي بهذا الكم الهائل من العوامل والدلائل .

ولعل الجانب الأهم هو اهتمام بعض المفكرين من السنة بالمذهب الشيعي من جانب أنه قد حافظ علي أن يبقي باب الاجتهاد فيه مفتوحا في غيبة الإمام ، فقد لاحظ هؤلاء المفكرين أن الشيعة لما لاقته في تاريخها من مظالم قد احتفظت بتقاليد المعارضة للسلطة السياسية الدنيوية وأنها بهذا قد استجابت لأفكار الثورة أكثر من استجابة الجانب السني الذي تحالف فيه الفقهاء مع السلطة السياسية أو خضعوا لها الأمر مما دعا بعض فقهاء السنة إلي إمكانية الاستفادة من هذه الأفكار الشيعية الثورية ، ولهذا بدت مثل هذه التوجهات أكثر مدعاة للتحفظ أو الشك لدي الأنظمة السياسية السنية في حين اقتربت من بعض المفكرين الداعين إلي الثورة والتغيير فيها .

التشيع في مصر ومدي ارتباطه بالنفوذ الإيراني

يعتقد البعض أن تاريخ التشيع في مصر يرتبط بعهد الدولة الفاطمية العلوية التي حكمت مصر ما يزيد علي مائتي عام ، لكن التشيع بمعناه الواسع قد عرف الطريق إلي مصر قبل هذا التاريخ في أعقاب انتشار الأفكار الفلسفية في العصر العباسي كنتيجة للانفتاح علي فكر الحضارات الأخرى ومنها الحضارة اليونانية بشكل أوسع . فكانت مصر مسرحا لمثل هذه الأفكار وبخاصة الغارق منها في الأفكار المثيرة للجدل والتي استوجبت ابتعاد أصحابها عن العاصمة السياسية في بغداد . فقد استقبلت مصر العديد من العلماء والفلاسفة الذين ناقشوا الأفكار التي لم تكن مألوفة عند فقهاء المسلمين مثل الفناء والوجود والفناء في الفناء والفناء والاستحواء والكثير من اهتمامات علم الكلام وغير ذلك ، وكل ذلك

كان سابقا للعصر الفاطمي . ثم كان انتشار التصوف فكراً وسلوكاً بشكل واسع في مصر منذ العصر الأيوبي وعبر العصر المملوكي ثم العثماني حتى العصر الحديث ، وهو ما يراه البعض من المفكرين تلازماً قريباً من التشيع حيث يلتقي التشيع والتصوف في كثير من الجوانب كالواسطة والوسيلة والارتباط بآل البيت وشيوخ الطرق الصوفية القريبة من الأئمة والآيات وغير ذلك بشكل يدعو للقول بأن الفارق ليس عميقا أو واسعا بين الاتجاهين.

ولم يكن هناك ما يثير الانتباه إلي حقيقة أو حتى طبيعة الشيعة في مصر إلا في أعقاب ما أثير علي الساحة السياسية المصرية ، كرد فعل لما يثيره السياسيون الأمريكيون والأوربيون عموما ، عن ارتباط الشيعة بالدور أو النفوذ الإيراني ، وتبعه بالضرورة ما نبّهت إليه المؤسسات الدينية الحكومية كالأزهر ومعها بعض وسائل الإعلام عن تنامي هذا الدور وبروزه علي الساحة الثقافية الدينية والسياسية من خلال مطالبته بحقوق الأقليات بعد أن كان جزءاً من ثقافة إسلامية سائدة ، ودون أن ينتبه المسلمون إلي مثل هذه الحقوق أو الفروق قبل ذلك .

بل إن الأمر كان ينظر إليه بسماحة حيث أصدر الشيخ شلتوت شيخ الأزهر فتوى تجيز تدريس المذهب الشيعي في الأزهر. كما كانت العلاقة بين الرئيس أنور السادات وشاه إيران قد دعته لأن يسمح بتأسيس بعض الجمعيات والهيئات الشيعية مثل جمعية آل البيت التي تأسست سنة ١٩٧٣م.

ومع ذلك، ولذلك أيضا، فإنه في أعقاب ما أثير في مؤتمر عقد في الدوحة عاصمة قطر لمناقشة الحوار بين المذاهب، أشار بعض المتحدثين عن نشاط ملحوظ في السنوات الأخيرة لنشر المذهب الشيعي في مصر. فذكر الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر

مدفوعا بمحاذير حكومية عن اتساع توزيع الكتب الشيعية في مصر والتي تدعو المسلمين السنة إلي التحول إلي المذهب الشيعي .

واستتبع ذلك انتباه بعض المنتمين إلي الأزهر إلي انتشار ما يقارب العشرة كتب شهريا والتي تحمل أفكاراً شيعية تدعو إلي قبول المذهب الشيعي أو التحول إليه ، وأن مثل هذا المعدل أمر يثير قلق أتباع المذهب السني .

ثم خرجت الكتب والمقالات .التي يعتبرها البعض مأجورة .لتناول قضايا سياسية حين اعتبرت بعضها أن النصر الوحيد الحاسم علي إسرائيل كان لحزب الله الشيعي والذي فاق انتصار العرب السنة في ١٩٧٣م بما يوحي بعلو أسهم حسن نصر الله علي الزعامات التي لعبت دورا رئيسيا علي الصعيد القومي كجمال عبد الناصر أو في حرب العبور العظيم كالرئيس السادات أو خليفته في الحكم حسني مبارك.

وبعد نجاح الدعاية الإيرانية في تجنيد بعض الأقلام بل والصحف لبعض الوقت كصحيفة الدستور وصحيفة الغد ، كما أشار البعض ، استطاعت تجنيد بعض خطباء المساجد الأزهريين مثل الشيخ حسن شحاته الذي تناول الخلفاء المسلمين الثلاثة الأوائل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، مسايراً بعض الشيعة ومخالفاً أهل السنة ، في توجيه الكثير من الانتقادات إليهم .

ورد البعض علي ادعاءات بعض الشيعة أو من يوصفون بالتبعية بالانتماء لإيران بأن الانزعاج أو القلق من الكتب الشيعية وربطها بالنفوذ الإيراني وأنها دسائس أمريكية إسرائيلية بأن ذلك تبرير غير مقبول أو منطقي، وتساءل هذا البعض متعجباً عن الربط بين دور أمريكا وإسرائيل في نشر إيران لكتب شيعية في معرض القاهرة الدولي للكتاب تهاجم الصحابة وتسب أهل السنة ورموزهم وتاريخهم ودولهم وتدعو إلي التشيع الصريح ، وعن قيام

مؤسسات إيرانية بإنتاج الكتب وشحنها إلي القاهرة وعرضها للبيع بأرخص الأثمان أو توزيعها مجانا ، وعن احتضان إيران لشخصيات مصرية تشيّعت لتمدها بالمال والكتب .

وأثار هذا البعد بعض القيادات السنية المسلمة المعروفة بدعوتها للتسامح والتقارب والاعتدال مثل الشيخ يوسف القرضاوى والذي استغلت القيادات الشيعية فيه هذه الصفات وأبدت عكس ما تعلنه عن التقارب والحوار في نفس الوقت الذي دعت فيه إلي نشر المذهب الشيعي بين أهل السنة في مصر وغيرها . وعقد الشيخ نتيجة لذلك العديد من المنتديات في مصر لينبه إلي مثل هذا التوجه بين أناس بسطاء لا يعرفون الفرق بين التشيع والشيوعية ، وأن جهلهم أو احتياجهم وسوء أوضاعهم الاجتماعية قد يستغل في الاندفاع إلي هذا الطريق أو الوقوع في هذا التحول ويصبح بين المسلمين علي المدى البعيد أقليات متشاحنة متصادمة تسهم في إضعاف مجتمعاتها .

وانتبه هذا الفريق إلي وجود بعض الكوادر الشيعية التي أخذت مواطن مؤثرة في مصر وترتبط في نفس الوقت بإيران وتعيش علي تمويلها مثل الكاتب صالح الوردانى .الذي ابتعد بعد ذلك عن التشيع .. ومحمد الدريني والدكتور أحمد راسم النفيس الأستاذ بكلية الطب جامعة المنصورة والمتحدث باسم الشيعة في مصر ، ورجب هلال حميدة سكرتير حزب الغد وعضو مجلس الشعب المصري . علي أن أحدهم وهو الكاتب صالح الورداني هو الذي كشف عن هذه الأساليب بعد تراجعه عن التشيع ، وإن كان في عدم إعلانه للعودة للارتباط بالمذهب السني وأنه يريد إسلاما بلا مذهب أمر مثير للجدل لدي البعض أيضا .

وأوردت بعض الصحف ما يشير إلي طبيعة التشيع في مصر حيث ذكرت إحداها أن مجموعة من الشيعة المصريين تعتزم رفع دعوى قضائية ضد رئيس مصر من أجل الاعترَاف بهم ، وأن تعيد الدولة لهم جمعية كانت قد أغلقت في أعقاب ثورة ١٩٥٢ م وهي

جمعية آل البيت ، وأن تسمح لهم بإقامة المحاضرات والندوات الدينية والسياسية ، وجددوا الدعوة بأن يتولى علماء الشيعة حق الإشراف علي العتبات المقدسة ومساجد آل البيت في مصر.

وأشارت بعض الصحف أيضا إلي رفع مجموعة من الشيعة في مصر قضايا ضد وزارة الشؤون الاجتماعية للحصول علي تراخيص بإنشاء جمعيات خيرية لخدمة مساجد آل البيت .

ووصل الحد ببعض الكتّاب إلي تشبيه الوجود الشيعي في مصر والذي لا يزيد عن نصف مليون باللوبي الإيراني علي نسق اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مصطلح يثير الرأي العام المصري والمسلم عموما . ووصف هذا اللوبي بأنه يتكون من عناصر ترتبط مباشرة بمكتب رعاية المصالح الإيرانية في مصر ، وبعضهم من مدعي التشيع ، وأنهم سافروا إلي إيران والعراق وارتبطوا بقيادات سياسية وأمنية هناك ، وبعضهم من الإعلاميين ، وأنهم في عمومهم مأجورين للدفاع عن الدور الإيراني والثورة الإيرانية وحزب الله اللبناني .

واستدل هذا البعض علي ذلك بنشر صحيفة القاهرة التي يرأس تحريرها أحد اليساريين المصريين وهو صلاح عيسي، وهي في نفس الوقت تابعة لوزارة الثقافة المصرية ، أي أنها تخضع لتوجيه حكومي ، كتاباً لأحد علماء الشيعة اللبنانيين . ثم قامت صحيفة الغد الناطقة بلسان حزب الغد المعارض والتي تخضع لتوجيه أحد أصحاب الميول الشيعية وهو رجب حميده ، بنشر مقالات تضمنت تطاولا علي السيدة عائشة أم المؤمنين وعلي عثمان بن عفان وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم . ثم تبع ذلك قيام صحيفة الفجر بنشر مقالات مماثلة زادتها بدعوة المصريين إلي نصرة المذهب الشيعي أو التحول إليه .

وهناك صحيفة أخري كانت لأحد الناصريين واسمها صوت يوليو كانت معادية للثورة الإيرانية ، وكان صاحبها وهو محمد الدريني يكيل الاتهامات لزعيم الثورة الخميني ويتهمه بالعمالة لإسرائيل ، لكن تحولاً حدث لهذه الصحيفة بعد أن نجح ما يدعي أبو حمزة من استمالة صاحبها إلي التشيع فأصبحت الصحيفة ناطقة باسم جمعية آل البيت .

علي أن التوجه الشيعي الأكثر إثارة هو إصدار المجلس الأعلى لرعاية آل البيت في مصر لبيان يتهم فيه الأزهر بالسقوط في أحضان الوهابية ، واتهم أيضا الوهابية بالتشدد وإنكار حق آل البيت في السنة وأنهم اتبعوا الفقه الأموي المتعصب بدلا من الفقه النبوي المتسامح . ولم تشأ إحدى القنوات التليفزيونية الفضائية أن تنقل مناظرة بين علماء من الشيعة من جماعة آل البيت وعلماء من السنة وهي قناة المستقلة أن تقيم المناظرة مما دعا إلي اتهامها من قبل الشيعة بالانحياز ضدهم وطالبوا بمقاضاتها.

وأمام هذا التصوير المخيف لأبعاد المد الشيعي واعتباره مقدمة للنفوذ الإيراني أعرب الكثير من الكتّاب والمفكرين عن عدم تخوفهم أو قلقهم من هذا الدور ، فذكر الدكتور كمال حبيب الباحث في العلوم السياسية أنه ليس هناك خطورة علي مصر من الوجود الشيعي ، وأن مصر لم تتأثر بالتشيع حتى منذ العصر الفاطمي لأن السنة عميقة في شعب مصر .

وذكر باحث آخر وهو الدكتور ضياء رشوان أن ما يطلق عليه الهلال الشيعي لا يمثل أي خطر علي مصر أو العالم الإسلامي ، وأنه ليس هناك مستقبل للفكر الشيعي في مصر ، وكذلك لا توجد خطورة من وجود المذهبين لأن الإسلام به أكثر من سبعين فرقة ولا يشكلوا في مجموعهم خطورة علي هذا الدين .

واتجه الكثير من الباحثين والإعلاميين إلي إظهار مزايا المذهب السني والجوانب السلبية للمذهب الشيعي وأن هذا كفيل بمحاصرة أي دور للانتشار الشيعي في مصر أو في غيرها .

والملاحظ أن أغلب الذين يبدون عدم تخوفهم من انتشار المذهب الشيعي وما يصاحبه من نفوذ سياسي ويرون أنه لا خوف علي ارتباط المصريين بالمذهب السني ، هؤلاء في مجموعهم من الدارسين السياسيين أو الإعلاميين وليسوا علماء في الدين وإلا لكانوا أكثر تفاعلا علي شاكلة الدكتور القرضاوي أو الدكتور سليم العوا .

وبشكل عام فإن تبني النظام السياسي في مصر لفكرة انتشار النفوذ الشيعي علي الصعيد السياسي ، ثم تبني المؤسسة الدينية التابعة له وهي الأزهر لنمو هذا المد مذهبيا بقصد التصدي له ، قد يحدث أثراً عكسياً نظرا لفقدان أغلب الشعب للثقة في هذه المؤسسات الحكومية كما يري البعض. ولو أضفنا إلي ذلك البعد الاجتماعي المتدهور لأغلب سكان مصر ، وكذلك انتشار الصوفية بينهم بشكل واسع ومؤثر كبديل للتلاقي الاجتماعي ، إلي جانب تأييد بعض كوادر جماعة الإخوان المسلمين ذات الثقل الشعبي للمد الشيعي السياسي بل والمذهبي أحيانا ، حيث كان الناطق باسم الشيعة في مصر وهو الدكتور أحمد النفيس الأستاذ بجامعة المنصورة من المنتمين لجماعة الإخوان ، وكذلك ارتباط الفكر الشيعي بالثورية السياسية أكثر من الفكر السني الذي قد تستثمره جماعات الإسلام السياسي داخل مصر وخارجها كما سبقت الإشارة ، فكلها عوامل تشير إلي أن المد الشيعي المذهبي في مصر يسير في طريق الازدياد وربما يستتبعه بعد سياسي محلي أو مرتبط بمن يستطيع أن يزكيه أو يستثمره خارج مصر.

لكن تاريخ وطبيعة التعايش الآمن بين المذاهب والديانات وشتي الطوائف في مصر لا يدعو للتركيز علي الانتشار الشيعي واعتباره أمراً مثيراً للقلق علي المدى القريب أو البعيد بحكم قدرة المصريين تاريخيا وثقافيا علي هضم كافة التيارات والمذاهب في إطار من الاعتدال الذي يميز الإسلام فيها، وبالتالي لا ينبغي السماح للقوي المعادية للمسلمين باستخدام هذا البعد لإثارة قلاقل اجتماعية أو سياسية إقليمية.

حول انتشار المد الشيعي في السودان

وسط موجة التنبه لانتشار المذهب الشيعي المصحوب بنمو النفوذ السياسي الإيراني في إفريقيا بشكل عام والسودان علي وجه الخصوص استرعى انتباه البعض لإنشاء الحكومة الإيرانية لمؤسسة تهتم بالشؤون الإفريقية هي المجلس الأعلى لشؤون إفريقيا، وكذلك إنشاء بنك للمعلومات يتبع هذا المجلس لتوفير المعلومات عن هذه القارة . وأدرك هؤلاء المحللون حرص الحكومة الإيرانية علي إقامة مكاتب لها داخل إفريقيا والمشاركة في الكثير من المنظمات الإقليمية .

ومع حرص قادة إيران منذ قيام الثورة علي زيارة العديد من دول إفريقيا إلا أن السودان قد حظي باهتمام أكبر وذلك لأن السودان يميز: الانتماء العربي الإسلامي ثم الإفريقي ، ثم لتعاطف السودان مع ثورة إيران الذي قابله مساندة من إيران لحكومة أو ثورة الإنقاذ التي تتعرض بسبب ميلها للمنهج الإسلامي لضغوط متصلة من الغرب الأوربي والأمريكي في ظل تكاسل عربي عن هذه المساندة بسبب هذا المنهج.

أما علي المستوي الثقافي الديني فإن انتشار الصوفية في السودان ، مع العلاقات السياسية والأوضاع الاجتماعية ، قد ساعد علي تقبل الأفكار الشيعية الذي عبر عنه نشر الشيعة للعديد من الكتب التي تدعو لقبول المذهب . فحين حدث الصدام بين الدولة الصهيونية وحزب الله الشيعي في لبنان أبدى السودانيون تعاطفاً شديداً مع الحزب باعتباره مقاومة إسلامية ضد عدو مشترك ، وهيأ هذا الجانب الطريق لإقامة العديد من المناسبات والندوات التي أسهمت في انتشار الكتب الشيعية .

وأمام هذا التزايد المكثف لنشر الكتب والحسينيات والزوايا الشيعية في الكثير من مدن السودان قام العديد من علماء السنة بدراسة الأبعاد المصاحبة لذلك في محاولة للبحث

عن أسلوب للحد من هذه الظاهرة . وبدأت باعترَض البعض علي وجود جناح لعرض الكتب الشيعية تابع لإيران في معرض الخرطوم الدولي للكتاب مما دعا الحكومة لإغلاقه . ثم تلا ذلك عقد علماء من السنة في السودان لبعض الندوات نبهت خلالها إلي هذا الجانب واعتبرته خطراً علي الثقافة والمذهب ، وطالب البعض بإغلاق المركز الثقافي الإيراني في الخرطوم . ووقّع مجموعة من علماء السنة في السودان علي بيان ضم مشايخ من جماعة الإخوان المسلمين وجماعة أنصار السنة المحمدية والمجلس الأعلى للدعوة ، وشدد هؤلاء في بيانهم علي أن حرية النشر لا تعني الطعن في ثوابت الأمة .

وأصدرت الرابطة الشرعية للعلماء والدعاة في السودان التي يغلب عليها التوجه السلفي بياناً ذكرت فيه أن السودان ظل في مأمن من مذهب الرافضة (إشارة إلي الشيعة) إلي أن طل الروافض من معرض الخرطوم ، وطالبوا بمحاسبة الجهات الرسمية التي سمحت لكتب الشيعة بالدخول إلي بلادهم وعرضها علي الناس .

وأحدث التحرك الفاعل لعلماء السنة السودانيين صداماً مع نمو العلاقات السياسية بين حكومتي السودان وإيران مما اضطر الحكومة السودانية إلي اتخاذ بعض الإجراءات لاستقطاب العلماء ومنع انتشار الكتب الشيعية ، وفي نفس الوقت ربط العلاقات بين السودان والشيعة بأنه يرجع إلي ارتباط المتصوفة بآل البيت وتلاقيهم مع نظرائهم الشيعة في ذلك أكثر من تأثير العلاقات السياسية مما اضطر أحد مشايخ الطرق الصوفية وهو ممثل الطائفة الختمية لنفي العلاقة بين التشيع والتصوف .

وواصل السودانيون مراقبة النشاط الشيعي في بلادهم فسعي البعض إلي عمل إحصائيات عن عددهم وحجمهم وتأثيرهم ، وحاول البعض تتبع وسائلهم في التغلغل بين

السودانيين من خلال عقدهم لمسابقات للقرآن الكريم وتعليم اللغة الفارسية والتوسع في المنح الدراسية إلي إيران .

وفي مؤتمر الدوحة تحدث أحد السودانيين وهو الدكتور عصام البشير أمين عام مركز الوسطية فأشار إلي أنه ليس من الحكمة السماح بنشر كتب للتشيع في بلد أغلب أهله من السنة كالسودان ، وطلب أن يصدر أهل الشيعة فتاوى تحدد موقفهم من سب صحابة النبي صلي الله عليه وسلم . ولم يتقبل البعض رد الشيخ الشيعي محمد علي تسخيري الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب في إيران بأن هذه الأبعاد المثارة ضد الشيعة مؤامرة استعمارية قصد بها التفريق بين المسلمين ، وأن ذلك تبرير يؤكد المراوغة ولا يقصد الحقيقة .

ولا شك أن سعي إيران لنشر نفوذها السياسي من خلال علاقات اقتصادية مصحوبة بمؤثرات ثقافية أو مذهبية أمر يسترعي الانتباه لكن الأمر مبالغ فيه إلي حد كبير ويشير إلي دوافع أمريكية وصهيونية وراء التضخيم لحجمه ، وإذا قورن ذلك بمساعي الغزو الثقافي والسياسي الأمريكي أو حتى الإسرائيلي في القارة الإفريقية وفي البلاد العربية لكانت النسبة ضئيلة ومحدودة ، لكن الأمر في جانب كبير منه يرجع إلي امتلاك الأمريكيين والإسرائيليين لوسائل الدعاية المرئية والخفية التي تصب في هذا الاتجاه ، كما أنه قد يفسر نوع من أنواع الاستقواء من جانب إيران ببعض القوي الإسلامية أكثر منه مسعى لفرض النفوذ كما يتخوف البعض ، وأنه حتى ولو كان اتجاها لفرض النفوذ فإنه ينحصر في نفوذ عن بعد وليس نفوذا ينتهي بفرض الهيمنة وتهديد المصالح في الداخل كما هو شأن النفوذ الغربي الأمريكي الصهيوني.

ومع أن التلويح بالصراع المذهبي في السودان هو اختلاق غربي محض إلا أن تجربة الحركة الإسلامية في السودان التي جاءت حكومة الإنقاذ تتويجاً وترسيخاً لها لتثير حفيظة القوي الغربية وفي مقدمتها حكومة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعبر الحركة الإسلامية في السودان عن فشل كل مخططات هذه الحكومة في احتواء أثر الثورة الإسلامية في إيران ، فضلا عن أن فشل الأمريكيين في احتواء الحكومة الإسلامية في السودان أو محاصرتها والقضاء عليها يمثل ضعفا لسياسة الهيمنة التي أراد صقور الحرب الأمريكيون فرضها علي العالم الإسلامي . ومما زاد هذا البعد المعبر عن فشل الأمريكيين ومن خلفهم الدولة الصهيونية أن اكتشاف النفط بكميات واعدة في السودان بدءا بدارفور، والتأكد من وجود اليورانيوم في دارفور بكميات هائلة ودرجة عالية من الجودة ، ومعادن أخري ، ثم فتح الحكومة السودانية الإسلامية الباب للمستثمر الصيني المنافس القريب لهيمنة القطب الواحد الأمريكي قد دعا الأمريكيين إلي عدم الوقوف عند حد إثارة البعد المذهبي في السودان بل تعداه إلي إشعال البعد القبلي داخل دارفور وفي جنوب السودان وإمداد بعض فصائل صغيرة بالسلاح ودفعها في طريق التمرد علي حكومتها .

كما أن الحكومة الصهيونية قد وجدت في فتح الحكومة الإسلامية في السودان الباب للمستثمرين المصريين والعرب في إمكانية زراعة أراضيها لسد عجز الغذاء عن مصر في المقام الأول اتجاها إلي تخفيف الضغوط عن المصريين بسبب أزمة الغذاء، وهو ما يعني تعطيلا لمخططات تحييد مصر أو تحين الفرصة للانقضاض عليها مستقبلا وهو ما شاركت فيه حكومة المحافظين الجدد في أمريكا، ولهذا اندفع الأمريكيون والصهاينة لدفع أثيوبيا لاحتلال الصومال للتضييق علي السودان والسعي لوأد التجربة الإسلامية الوليدة فيها ، ودفع تشاد ، من خلال الدور الفرنسي ، لتأييد المتمردين ضد السودان ، وإغراق المنطقة

بأسلحة يهودية وأمريكية حتى تتهيأ لتدخل أمريكي باسم التدخل الدولي وهو ما ترفضه وتتنبه له حكومة الإنقاذ الإسلامية ، وما يتطلبه الأمر ومن منظور أيديولوجي من دعم عربي وإسلامي لهذه الحكومة .

حول انتشار المد الشيعي في سوريا

المحور السوري الإيراني هو جزء رئيسي فيما يعتبره البعض الحزام أو الهلال الشيعي وخاصة بعد سقوط نظام صدام حسين السني واعتلاء الشيعة للحكم في بغداد تحت ولاية أمريكية. وليس ذلك قاصراً علي البعد السياسي فقط فهناك تقارب مذهبي بين الشيعة والعلويين ، بل إن التشيع في الشام له عمق تاريخي حيث يعود للعصر العباسي الثاني وحكم البويهيين وما بعدهم .

ومع ذلك فإن المذهب السني هو السائد عند أغلب سكان سوريا وأن الشيعة كمذهب يرتبط به جزء محدود من السوريين . لكن بعض العوامل قد ساعدت علي نشر الأفكار الشيعية بين أهل السنة السوريين في أعقاب قيام الثورة الإيرانية لعل من بينها انتماء القائمين علي النظام السياسي السوري للطائفة العلوية من جهة وارتباط هذا النظام بالمحور الإيراني سياسيا من جهة أخري . فالخلاف حول المنظور القومي وتفسير مبادئ وأفكار حزب البعث كان من بين عوامل الخلاف أو الصدام بين سوريا والعراق طوال حكم صدام حسين وحافظ الأسد ، وكان هذا من بين عوامل التقارب الإيراني السوري

وازداد هذا المحور السياسي الإيراني السوري تقارباً بعد احتلال أمريكا للعراق وتهديدها لكلا الجانبين ، ووقوفها مع إسرائيل ضد سوريا ، ثم سعيها لإخراج السوريين من لبنان ، ودعمها لإسرائيل في حربه مع حزب الله ، ومواصلة مناصرة الحكومة اللبنانية المعادية لسوريا وحزب الله علي السواء .

علي أن حافظ الأسد وإن كان قد أبقي علي تحالفه السياسي مع إيران إلا أنه قد أغلق الطريق أمام تأثير الثورة الإيرانية السياسي والمذهبي في بلاده ، فكان يتابع عن كثب أي ملامح لتسلل الإيرانيين في بلاده لدرجة إغلاقه لبعض المؤسسات وحتى المستوصفات الممولة من إيران . بل وحتى حاصر هذا التسلل داخل الطائفة العلوية ، فكلف أحد علماء السنة في بلاده وهو الشيخ أحمد كفتارو مفتي سوريا بفتح معاهد دينية سنية حتى بين الطائفة العلوية ، كما منع إرسال بعثات دينية إلي إيران .

لكن الحال بالنسبة للشيعة في سوريا تغير تماما بعد تولي بشار الأسد حيث فتح الباب علي مصراعيه لحملات التشيع داخل سوريا ، وتوسع في منح الجنسية السورية للعناصر الإيرانية والعراقية الشيعية، ووصل الأمر - كما أشار البعض - إلي حد إحضار الرئيس السوري لثلاثة آلاف جندي من الحرس الثوري الإيراني لينضموا إلي الحرس الجمهوري السوري لحماية النظام .

واستطاع الشيعة في سوريا فتح العديد من مراكز التعليم التي فتحت أبوابها للسوريين والطلاب الوافدين إلي سوريا من بلدان العالم الإسلامي والذين لا يستطيعون التفريق بين المذاهب ليتعلموا المذهب الشيعي . كما أنشأ الشيعة في سوريا إذاعة خاصة بهم لتبث المفاهيم السياسية والمذهبية . ووصل الأمر إلي حد تولى أجهزة الأمن السورية حماية العناصر الشيعية والقبض علي معارضيهم وبخاصة الذين يعلن أو يعرف عنهم ارتباطهم بالمذهب السلفي ، حيث أصبح - كما تشير بعض المصادر - الانتماء إلي المذهب السلفي الوهابي تهمة تكفي للاعتقال أو السجن .

ويلتقي كثير من الباحثين والكتاب المهتمين بالنواحي المذهبية في سوريا إلي جعل محافظة درعا السورية نموذجا لاجتياح المذهب الشيعي لمنطقة سنية تحت مسمع ودعم

النظام السوري . ومحافظة درعا السورية تقع في المنطقة الجنوبية القريبة من حدود الأردن والموازية تقريبا لسهل البقاع اللبناني الذي تقطنه أغلبية شيعية ، وقد كان أغلب سكانها من المسلمين السنة ، لكن التوجه الشيعي الإيراني في سوريا والذي تشرف عليه المستشارية الثقافية الإيرانية قد انتهز فرصة الدعم السياسي والأمني التي قدمها النظام السوري ووضع خطة تحويل أبناء هذه المحافظة إلي المذهب الشيعي خلال عشر سنوات . وحظي بدعم مالي كبير لتحقيق هذا المخطط الذي ساعد فيه أتباع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يرأسه عبد العزيز الحكيم .

ومن تولوا مسايرة هذا الاتجاه ودعمه زيدان غزالة أحد أقرباء رستم غزالة آخر رئيس للاستخبارات السورية في لبنان حيث ارتبط زيدان غزالة بحركة المرتضي الشيعية التي كان يتزعمها جميل الأسد عم رئيس الدولة بشار . وأعلن غزالة تشيعه وتبعيته لمرجعية ولاية الفقيه ، ثم بدأ يدعو للتشيع من خلال دعم مالي كبير من إيران ، واستخدم الشدة والعنف في دعوته من جهة والإغراءات المالية وغيرها من جهة أخرى . لكن مساندة السلطة السياسية له قد دعته لسجن المعارضين وتخويف الناس بشكل وصل إلي حد الاستيلاء علي مسجد سني وتحويله إلي مسجد شيعي دون أن تستطيع دائرة الأوقاف الحكومية أن تمنعه من ذلك .

ومع أن الحسينيات الشيعية قد انتشرت في هذه المحافظة بشكل واسع إلا أن انتصار حزب الله اللبناني الشيعي علي إسرائيل قد ساهم في زيادة انتشارها والإقبال عليها .

ولا يقف أمر امتداد النفوذ الشيعي كمذهب أو الإيراني كسياسة عند حد هذه المحافظة بل شملت الكثير من المحافظات والمدن السورية حتى دمشق العاصمة نفسها حيث أقيمت فيها منطقة يطلق عليها اسم السيدة زينب لتصبح تجمعاً شيعياً في عاصمة الأمويين السنية.

علي أن من العوامل الداخلية التي ساعدت علي انتشار المذهب الشيعي في سوريا انتشار التصوف في صورته السلوكية بين كثير من الجهلة الأميين ، ويرتبط ذلك إلي حد كبير بالحالة الاجتماعية التي يعيشها الكثير من أهالي سوريا حيث يعانون من سياسة التفقير والتجويع التي لا يراعي النظام أبعادها سواء لبعد طائفي أو سياسي . وما تقوم به الحسينيات الشيعية يشبهه البعض بمراكز التبشير الغربية حيث تساعد الفقراء علي تخطى عقباتهم وقضاياهم الاجتماعية ثم تربط ذلك بالدعوة التي يرجى نشرها. ولهذا فإن انتشار التشيع لا يرجع إلي بعد ديني ومذهبي في المقام الأول بقدر ما تساعده عوامل اقتصادية واجتماعية تستغلها الأبعاد السياسية والمذهبية.

كما أن العوامل السياسية الخارجية قد لعبت دورا رئيسيا في هذا الجانب حيث أسهمت الضغوط الأمريكية والأوربية التابعة لها علي سوريا لخدمة الدولة الصهيونية إلي اتجاه السوريين إلي جعل الارتباط بإيران سياسة استراتيجية وليست مرحلية في المدى المنظور وهو ما قد يستتبعه انتشار للمذهب الشيعي في سوريا .

علي أنه في حال تغير الظروف السياسية والدولية وسياسة المحاور فإن التعامل مع هذا المذهب أو غيره ، كما يري البعض ، لا يصلح أن يكون تعاملاً أمنياً لأن ذلك سيسهم في حدوث انشقاقات ومذابح تهز الكيانات السياسية الإسلامية التي لن تجد مخرجاً سوى تغيير هويتها والتحول إلي النموذج العلماني كما هو النموذج التركي ، ولعل هذا البعد هو ما يخطط له الأمريكيون وأعداء الهوية الإسلامية عموماً .

المد الشيعي في اليمن

تأتي أهمية تناول المذهب الشيعي في اليمن لكونه قديم فيها حيث ينتشر المذهب الزيدى منذ القرن الثالث الهجري ، كما أن اليمن لصيقة بالحدود الجغرافية

بالمعقل السني الأهم في المملكة العربية السعودية التي يندمج في شعبها أهل اليمن منذ زمن بعيد ، ويتعايش من خلالهم أهل السنة وأهل الشيعة دون أن يبدو أي قلق أو خلاف.

ولعل ذلك يرجع إلي أن المذهب الزيدي يختلف عن المذهب الإثنا عشري الذي يسود في إيران وجنوب العراق وجنوب لبنان ونسبة كبيرة من العناصر الشيعية في دول الخليج . لكنه يتشابه مع الإثناعشرية في بعض الجوانب مثل ضريبة الخمس وجواز التقية إذا لزم الأمر وأحقية آل البيت في الخلافة وتفضيل الأحاديث النبوية الواردة عنهم ، كما يرفض الزيدية صلاة التراويح في جماعة وغير ذلك من أوجه التشابه . لكن جوانب الاختلاف مع الإمامية أكبر وأوسع بحيث وصلت إلي اتهام الزيدية من قبل الإثناعشرية بالكفر ، واعتبرها - أي الزيدية - بعض أئمة الشيعة أنها ليست مذهباً يعتد به . وفي المقابل فإن علماء الزيدية يتهمون الإثناعشرية بالضلال ويحذرون الناس منهم ، وشارك الزيدية أهل السنة في وصف الإثناعشرية بالروافض

ومنذ أن دخل المذهب الزيدي إلي اليمن علي يد الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم المعروف بالهادي نسبة إلي الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم والزيدية يحكمون اليمن منذ أواخر القرن الثالث الهجري حتى قيام ثورة في اليمن ١٣٨٢/١٩٦٢ هـ ، أي قرابة أحد عشر قرناً هي أطول مدة حكم في بلدان العالم الإسلامي .

ومع أن معظم الذين حكموا اليمن بعد ذلك كانوا من أتباع المذهب الزيدي إلا أن انقلاب الثورة عليهم وإنهاء مكانتهم ونعتهم بأوصاف جارحة كالكهنوت وغير ذلك قد ولّد كرهاً دفيناً بين أئمة المذهب للنظام السياسي العسكري الجديد .

وبعد نجاح النظام السياسي في إعادة توحيد اليمن أصبح الشيعة الزيدية لا يشكلون أغلبية السكان لكون أغلب سكان الجنوب من السنة الشوافع علي الرغم من ميولهم السياسية اليسارية، وأصبح الشيعة الزيدية لا يزيدون عن ثلث سكان اليمن .

ويوجد بين سكان اليمن بعض الشيعة الإسماعيلية الذين يعرفون بالمكارمة ، وهي لا تختلف كثيراً عن الزيدية لكنها لم تندمج فيها .

ولم يبتعد النظام السياسي اليمني عن نظرائه العسكريين من دعاة القومية في العالم العربي حيث غلّب العامل القومي علي العامل الديني في موقفه من الثورة الإيرانية ، فراقب أساليب هذه الثورة وحجّم رغبات الكثير من علماء الزيدية في الارتباط بها أو التجاوب معها، بل وأعلن تأييده للنظام العراقي في حربه مع إيران.

إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً حيث كان عام ١٩٩٠ م هو بداية التسرب الشيعي الإثناعشري إلي اليمن ، ففي هذا العام تحققت الوحدة بين شطري اليمن ، وأعقب ذلك إجراءات سياسية كان من أهمها السماح بقدر من الحرية أدى إلي فتح الباب للجمعيات والمطبوعات والمنشورات والمذاهب والأحزاب علي الصعيد الداخلي . أما علي الصعيد الخارجي فكان هناك انفراج في الحكم الإيراني بعد وفاة الإمام الخميني وتولي رفسنجاني الذي أبدى اعتدالاً حول فكرة تصدير الثورة وميلاً للتقارب مع العالم العربي .

ووجد أئمة الزيدية في هذا الانفراج الداخلي والخارجي فرصة لإقامة بعض الأحزاب والهيئات والصحف ، إلا أن نشاطهم قد تضمن الدعوة إلي عقائد الشيعة الإثناعشرية الأمر الذي دعا البعض لربطه بوصول إمدادات مالية من إيران وبخاصة أن النشاط الذي أقبل عليه أتباع الزيدية كان يفوق إمكاناتهم المادية لكونهم ينتمون في

أغلبهم لشرائح اجتماعية فقيرة ، كما أن سفر علمائهم ودعاتهم وكثير من طلابهم إلي إيران لتلقي العلم كان من أهم المؤشرات علي الدعم الإيراني .

ولم يمض وقت طويل حتى تكشّف البعد الإيراني المذهبي وسعيه للتأثير علي زيدية اليمن حيث تحول بعض علماء وأئمة الزيدية إلي المذهب الإثنا عشري، ثم بدأ أغلبهم يسعون إلي دعوة غيرهم إلي الاحتذاء بهم، وكان من أبرز هؤلاء الدكتور المرتضي بن زيد المحطوري والشيخ بدر الدين الحوثي ومحمد بن إسماعيل الويسى.

وقد تعددت وسائل الشيعة الزيدية الداعين إلي التحول إلي الإمامية الإثناعشرية بين المساجد والمدارس والمراكز العلمية حتى داخل العاصمة اليمنية مثل مركز بدر العلمي الذي يحتوى علي مسجد ومكتبة ومحلات لبيع الكتب والأشرطة ويديره الدكتور المرتضى ، وكذلك مركز ومسجد النهرين الذي يرتبط باسم إمامه حمود بن عباس المؤيد مفتي الجمهورية الذي يحمي الشيعة حيث يعملون من خلفه ، والجامع الكبير في صنعاء الذي يتبعه مدرسة لتحفيظ القرآن وتدريس علوم الفقه واللغة وهو لأئمة الزيدية والإثناعشرية ، وغير ذلك من المدارس والمساجد والمراكز الكثيرة المنتشرة في كل ربوع اليمن .

ووصل الأمر إلي حد محاولة أتباع الزيدية للسيطرة علي مساجد لأهل السنة بالقوة أو من خلال إدخال بعض شعائرهم مما أدى إلي حدوث العديد من الصدامات بين الجانبين .

واستطاع الشيعة أن يصدروا بعض الصحف مثل صحيفة الشورى وصحيفة البلاغ وصحيفة الأمة . وأصبحت هذه الصحف وسيلة للترويج للمذهب الشيعي ومهاجمة أئمة السنة البارزين مثل الشيخ عبد المجيد الزنداني والشيخ عبد الوهاب الديلمى .

كما استطاعوا أن ينشئوا بعض الأحزاب السياسية مثل حزب الحق وحزب اتحاد القوي الشعبية كانت لهم مواقف سياسية مؤثرة في الحياة السياسية اليمنية مثل

ارتباط حزب الحق بالحزب الاشتراكي اليساري في عدن قبل الوحدة . وقد رصد البعض من المتابعين لدور هذه الأحزاب وتحركاتها صلة بعض أعضائها بالحركة الماسونية العالمية التي يرون فيها شبهة معادية للأديان .

علي أن العناصر الشيعية العراقية العربية التي وفدت إلي اليمن في ظل أزمة العراق مع الغرب والتي رحبت بها الحكومة اليمنية من منظور قومي عربي قد أسهمت في نشر المبادئ والأفكار الشيعية الإثناعشرية بعد أن توغلت هذه العناصر في كثير من دوائر التعليم وغيرها داخل المجتمع اليمني .

ويعتبر البعض أن الجانب الأهم في دور المتشيعة في اليمن لا يقتصر فقط علي الأوضاع الداخلية بل في استجابة جناح كبير من هذا التيار للتيار السياسي الإيراني الذي يرتكز علي البعد المذهبي والذي يتمثل في تيار الحوثي ، فعلي الرغم من بروز هذا التيار في صدامه مع الحكومة المركزية في صنعاء في السنوات القليلة الأخيرة إلا أنه يرجع إلي السنوات القليلة التي أعقبت الثورة الإيرانية حين قام الشيخ صلاح فليته بتأسيس اتحاد للشباب في ١٩٨٦ م قيل أنه بدعم إيراني . وزول هذا الاتحاد نشاطاً تعليمياً تضمن مادة عن الثورة الإيرانية كان من أبرز من تولي تدريسها الأخ الأكبر لبدر الدين الحوثي . ولم يكن الطرح السياسي للثورة يقف عند حد التنظير بل تعداه إلي حد استجلاب رموز سياسية من بيت حميد الدين الإمام الذي أطاحت به ثورة اليمن وفر إلي السعودية مثل مجد الدين المؤيدي ومعه بدر الدين الحوثي المؤسس لحركة الحوثيين .

وانضم الحوثي بعد عودته إلي حزب الحق الشيعي الزيدي وشارك من خلاله في الانتخابات البرلمانية وأصبح عضواً في البرلمان اليمني . لكنه سرعان ما قدم استقالته من الحزب لإدراكه تدني شعبيته وقرر إقامة مؤسسة أخرى هي منتدى الشباب المؤمن في

١٩٩٧ م ، وهي مؤسسة كان قد أقامها قبل خمس سنوات مجموعة أخرى وأراد الحوثي الاستحواذ عليها .

وبعد أن أصبح الخلاف المذهبي بين الزيدية التي تشكل الأكثرية في هذا المنتدى وبين الإثناعشرية التي أرادها الحوثي أن تكون المسيطرة حدث انشقاق استقل بعده الحوثي بجناح سياسي أطلق عليه تنظيم الشباب المؤمن .

ولعل المنهج الذي انتهجه بدر الدين الحوثي تجاه المذهب الشيعي الإثناعشري ، وأيضا تجاه الثورة الإيرانية ، والذي جاء بعد الإقامة في طهران وقم علي أثر خلافه مع بعض أئمة الزيدية ، هو الذي دعا البعض للربط بين دور المذهبي والسياسي وبين التوجهات الإيرانية .

وعلي الرغم من نفي الحكومة الإيرانية لدعمها لحركة بدر الدين الحوثي بعد حدوث صدام مسلح بين هذه الحركة وبين الحكومة اليمنية إلا أن ملامح الاحتجاج الشعبي في طهران أمام السفارة اليمنية ومطالبة البعض بطرد السفير اليمني من طهران ، وإطلاق اسم بدر الدين الحوثي بعد مقتله علي الشارع الذي توجد فيه السفارة اليمنية يعد في نظر البعض دليلاً علي الصلة بين هذه الحركة وبين الحكومة الإيرانية ومرجعيتها الدينية.

ولم يعد خافياً من خلال التقارير والوثائق والتصريحات دور الحكومة الإيرانية في دعم حركة الحوثي ضد الحكومة اليمنية بالمال وبغيره وهو جزء من الهاجس الذي يدور حول طبيعة هذا الدور . في رأي البعض . من منطلق مذهبي شيعي يخدم منطلقاً آخر قومي أو فارسي لم تستطع الثورة الإسلامية أن تخفيه .

وأصبح من المهم في رأي بعض المفكرين أن ينتبه الإسلاميون السنيون في الجزيرة العربية ، ومعهم القوميون العرب ، إلي طبيعة الدور الإيراني المذهبي القومي الذي يرمي إلي

دور سياسي في اليمن ، خاصة اليمن ، الأمر الذي يستوجب اتخاذ العديد من الإجراءات الوقائية الواعية تجاه دعم أتباع المذهب السني كالشيخ الزنداني وغيره ، والأهم هو دعم المؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية . وقد يكون من بين الوسائل في ذلك استخدام العناصر اليمنية الواعية المتغلغلة في المجتمع السعودي لدور مدروس وموجه ، وربما يقتضي ذلك تجنب مظاهر الصدام المذهبي أو التباين الاجتماعي فيما يعين علي وحدة التوجه لأتباع المذهب السني .

كما أن ذلك يفرض ضرورة دراسة أبعاد التأثير المذهبي علي العناصر الشيعية والسنية في المناطق الجنوبية من السعودية مثل جيزان ونجران وعسير ، وفتح الباب للعديد من الندوات والمحاضرات والمنشورات في إطار خطة مدروسة وواعية تسهم في تشكيل حدود ثقافية قوية تتناسب والحدود الجغرافية الوعرة بين اليمن والسعودية . وقد يكون من هذه الوسائل فتح أبواب الجامعات السعودية للعناصر اليمنية ، مع الاهتمام بتدريس مناهج دينية سنية تخلو من التشدد والغلو المذهبي .

الشيعة في دول الخليج العربي بين البعد الوطني والانتماء المذهبي الشيعة في البحرين

البدء بتناول الشيعة في البحرين قبل غيرهم في دول مجلس التعاون الخليجي هو مجاراة لما يجمع عليه أغلب الدارسين من أن نسبتهم في البحرين تصل إلي ٦٥ في المائة من عدد السكان في بعض التقديرات ، وهذا يشير إلي أن المسلمين السنة أقلية علي الرغم من أن البحرين جزء من التكتل العربي السني . كما أن البحرين قريبة جغرافيا من إيران بشكل جعلها مسرحاً للنفوذ المذهبي كمقدمة للنفوذ السياسي العربي الإيراني .

وتشير بعض المراكز البحثية إلي أن نسبة زيادة السكان الشيعة في البحرين أكثر من نسبة الزيادة بين أهل السنة بسبب أن الشيعة أغلبهم من سكان الريف حيث يكثر

الإنجاب وتعدد الزوجات ، وأن زكاة الخمس المخصصة لهذا الغرض من المساعدات تسهم في تزايد الأعداد بشكل قد يؤدي إلي تحول الدولة إلي دولة شيعية ، وهذا مؤشر يراه البعض ممن يعولون علي البعد المذهبي جديراً بالانتباه حتى لو كانت تقديرات هذه المراكز البحثية غير دقيقة .

وبغض النظر عن أصول العناصر الشيعية في البحرين وكونها جاءت نتيجة هجرة قديمة ومتوالية للعناصر الإيرانية فإن ما أصبحوا عليه صار واقعا ينبغي التعامل معه وتحليل أبعاده . إلا أن هناك معياراً في هذا البعد وهو إدراك العناصر الشيعية البحرينية لارتباطها بإيران جذوراً ومذهباً، وهذا يخص أتباع المذهب الإثنا عشري ، وبالطبع فإن لذلك مردوده علي الحياة السياسية وغيرها في البحرين .

واللافت في هذا الجانب أن نسبة المقاعد التي حصل عليها الشيعة في البحرين في الانتخابات البلدية قد تراوحت بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من مجمل المقاعد ، وهذا يشير إلي أنهم قادرون علي أن يلعبوا دوراً مؤثراً في الحياة السياسية مهما استدل البعض من ذلك علي أنهم لا يشكلون أكثرية الشعب كما تشير المراكز البحثية .

وإذا كان البعد السكاني في البحرين الذي يشير إلي زيادة نسبة الشيعة علي السنة وما يشير إليه البعض من مخطط لنمو هذه النسبة ، وكذلك البعد العرقي من الحرص علي طرح ثقافة تاريخية تربط بينهم وبين جذورهم الإيرانية ، فإن ذلك كان مدعاة لادعاء بعض حكام إيران بأن البحرين إيرانية وأنها إرث فارسي .

والظروف الدولية المعاصرة لا تسمح بطرح هذا الجانب علي الصعيد السياسي حتى بعد قيام ثورة الخميني ، لكن ذلك لم يلغ التطلعات الإيرانية تجاه البحرين سواء من بعد مذهبي أو من بعد سياسي . فثورة الخميني كانت عاملاً أسهم في توجه شيعة البحرين

صوب إيران ، فقد تشكلت أولي حركات المعارضة البحرينية في أعقاب هذه الثورة باسم " الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين " ، وحركة أخري هي حركة أحرار البحرين الإسلامية في لندن ، وحزب الله البحريني ، واصطدم أتباع هذه التنظيمات بالحكومة بشكل أدي إلي اعتقال وسجن العديد من هذه العناصر.

وبعد تولي الشيخ حمد بن عيسي خلفا لأبيه الشيخ عيسي بن سلمان حكم البحرين أطلق سراح هؤلاء المعتقلين والمسجونين ، وسمح بمساحة أكبر من الحرية التي سمحت للشيعة بتأسيس الكثير من الجمعيات . ويري البعض أن سياسة الشيخ حمد قد أسهمت في دعم الشعور الوطني أكثر من الانتماء المذهبي الذي يدفع الشيعة تجاه إيران، وبدت هذه النزعة واضحة في مجموعة من الجمعيات الشيعية البحرينية مثل جمعية الوفاق الوطني وجمعية العمل الإسلامي وجمعية الرابطة الإسلامية وجمعية أهل البيت وجمعية الرسالة الإسلامية وجمعية التوعية الإسلامية .

وسارت الحكومة البحرينية في طريق دعم هذا التوجه فسمحت للمعارضة في الخارج أن تعود وتزاول نشاطها بحرية، كما سمحت بتدريس المذهب الشيعي الجعفري في المدارس، واتباع خطة للتقريب المذهبي تسير بالمسلمين في البلاد إلي قدر من التلاقي لا التنافر.

ومع ذلك يبقي الهاجس الوطني لدي بعض البحرينيين من أن إيران تقوم بمساعدة مجموعات شيعية لزيادة حجمها في الاقتصاد البحريني وفي المؤسسات السياسية بشكل يجعلها أكثر قدرة علي الإمساك بزمام أمور البلاد والارتباط بالإمبراطورية الشيعية المرتقبة في إيران وهو هاجس يراه البعض. والأمر لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه إلي كونه أحد الأوراق السياسية التي تشكل بعداً في لعبة التوازن الدولي بين الأمريكيين والأوربيين

وإيران وغيرهم من القوي التي تسعى لتحقيق مصالحها من خلال المساومات والتنافس في محور من أهم محاور الاقتصاد العالمي .

ويبقي تساؤل يراه البعض مهما وهو هل الطابع السني لدولة البحرين مرهون بالبيت الحاكم فيه ؟ وهل تحوّل هذا البيت أو إبعاده سيجعل من البحرين محوراً شيعياً إيرانياً ؟ وهل يعد هذا البعد هاجساً يثير المخاوف أم أن البعد الإسلامي كفيل بزوال كافة الهواجس ؟

الشيعة في الكويت

تختلط جذور الشيعة في الكويت بين العمق التاريخي الممتد حتى دولة القرامطة في العصر العباسي قبل نشأة الكويت ككيان سياسي بزمن طويل، وهم من الشيعة الإسماعيلية ، وبين الدور الإيراني في سعيه من الإكثار من عدد المهاجرين إلي الكويت سواء أكان بشكل طبيعي يرتبط بأبعاد اقتصادية وغيرها أم بشكل مقصود في رغبة بعض ساسة إيران لزيادة عدد الشيعة من أصل إيراني ، وهم من الطائفة الإثناعشرية .

وتشير مراكز الإحصاء إلي أن نسبة الشيعة بين سكان الكويت يزيد قليلا علي ٢٠ في المائة يتركز أغلبهم في العاصمة الكويت ، ويشكلون رغم قلة عددهم تأثيراً هاماً لوجودهم في بعض الدوائر الحكومية الهامة ، إلي جانب بعض المؤسسات الاقتصادية الكبيرة .

وشيعة الكويت لا ينتمون إلي فرقة واحدة فالإثناعشرية يري البعض أنها أقرب في الولاء إلي إيران وبخاصة بعد قيام الثورة الإيرانية ، وهناك تيار أو فرقة تنتمي إلي المرجع محمد الشيرازي الإيراني الأصل ، ومعه تيار محمد الباقر المهدي أمين عام تجمع علماء الشيعة ويرتبط بالمذهب الإمامي الإثناعشري ولكن بأسلوبه المرتبط به . وهناك تيار ثالث وهو تيار الشيخية وهي فرقة انفصلت عن الإثناعشرية منذ ما يزيد علي قرن من

الزمان واتخذت لها مراجع محلية مثل الشيخ أحمد الإحسائي وموسي الأسكواني الذي خلفه ابنه علي ، واتخذ بعض شيوخها من كربلاء مقراً ، وهذه الفرقة لها اتصال وتأثير ببعض فرق أو عناصر شيعية في المنطقة الشرقية في السعودية .

ومن خلال جهود العناصر الشيعية في الكويت ، ومن أغلب الفرق مجتمعة ، أقام الشيعة الوقف الجعفري الذي يمكّنهم من استمرار الإنفاق علي أنشطتهم بانتظام . وبعد خلاف بينهم علي وسيلة إدارة هذا الوقف انتهي الأمر إلي إسناده إلي وزارة الأوقاف في الدولة ولكن بشكل منفصل ، وبأن تتولى عناصر منهم إدارته ، وإن كان بعضهم مازال يطالب بإدارة مستقلة عن سلطة الدولة أو علي الأقل تحت إشراف أمير البلاد مباشرة وهو ما يسعون لموافقة الأمير عليه .

وبرغم وجود حسينيات كثيرة في الكويت إلا أن الدعم المادي والوقف الجعفري قد أسهم في زيادتها وبالتالي زيادة دورها الاجتماعي والثقافي كيفاً ، فزادت المحاضرات والندوات واللقاءات بينهم . كما أسهم ذلك أيضاً في زيادة كم وسائل النشر من مطبوعات وتسجيلات وصحف ورسائل ونشرات تحمل في جانب منها جرأة في مهاجمة بعض ثوابت المسلمين السنة .

وأسهمت الظروف المعاصرة التي تشهد دوراً متزايداً لإيران ، ووسائل جديدة دخلت قاموس الشعوب من خلال الدور الأمريكي الذي يتخفى وراءها ويسعى لتوظيفها كحقوق الإنسان وحماية الأقليات وحرية التعبير وغير ذلك ، في أن تدفع العناصر الشيعية في الكويت إلي زيادة مطالبها كاعتبار يوم عاشوراء أجازة رسمية وإذاعة شعائر ذلك اليوم في وسائل الإعلام علي الهواء مباشرة ، والسماح لهم بحرية أوسع في نشر الكتب والرسائل والنشرات الخاصة بمذهبهم .

ومع ذلك سعى البعض من شيعة الكويت لدي أجهزة الدولة لمنع نشر كتاب يهاجمهم وهو كتاب " لله ثم للتاريخ " ، كما سعوا لاستبعاد الكثير من برامج أهل السنة وبخاصة السلفيين السعوديين التي كانت تبث في إذاعة القرآن الكريم الكويتية . كما طالبوا الدولة بمنع صدور مشروع قانون للعقوبات الشرعية لكونه يستند إلي المذهب السني، وطالب أحد نوابهم في البرلمان الكويتي وهو صالح عاشور بإنشاء محكمة جعفرية تخص الفصل بينهم .

ومع أن نسبة الشيعة في الكويت نسبة محدودة إلا أن عوامل كثيرة قد أسهمت في بروز دورهم علي الساحة السياسية من أهمها العامل الاقتصادي حيث يوجد بينهم مجموعة من أصحاب المؤسسات الاقتصادية الكبيرة ، كما أن بعضهم يشارك بعض أبناء أسرة الصباح الحاكمة في بعض المشروعات التجارية . وهناك عامل آخر وهو الانفتاح الثقافي في الكويت والذي يزيد عن مثيله في بلدان الخليج الأخرى حيث سمح لكافة الطوائف التحرك في مساحة أوسع من الحرية ومنها الشيعة بالطبع ، ولهذا بدا دور الشيعة علي الساحة السياسية الكويتية دوراً واضحاً ومؤثراً في الإطار الوطني لا المذهبي فقط . فالشيعة لهم وجود في مجلس الأمة الكويتي لدرجة أن بعض الدوائر الانتخابية أل ٢٥ تكاد تخلص لهم، كما أن لهم تواجد في الحكومات المتتالية بوزير علي الأقل وآخرهم وزير الإعلام محمد أبو الحسن ، كما أن بعضهم قد تولي وزارة النفط الأكثر تأثيراً في حياة الكويت الاقتصادية والسياسية .

كما أن للشيعة في الكويت العديد من التكتلات السياسية لكونها لا تسمح كبقية دول الخليج بقيام أحزاب ، فمنها التحالف الإسلامي الوطني الذي تم تجميده في ١٩٩٨ م بسبب تبعيته لمرجعية إيرانية فقهية ، وحركة أنصار الحرية .

علي أن نشاط شيعة الكويت قد انتابه قدر من التغير بعد احتلال أمريكا للعراق وسيطرة العناصر الشيعية العراقية علي مقاليد الحكم، ولقرب الكويت من العتبات المقدسة الشيعية في العراق مثل كربلاء والنجف والكوفة وغيرها، ولعل هذا يدعو في رأي البعض لمتابعة دورهم والتنبه لأبعاده لا من قبل الحكومة الكويتية فقط أو العناصر السنية فيها بل وعلي كافة العناصر السنية والسياسية في الحكومات الخليجية وبخاصة في المملكة العربية السعودية.

ولعل من الدلائل التي تجعل من هذا الحذر أو التوجس ضرورة لدي العناصر السنية أن بعض عناصر من شيعة الكويت قد تطوعت للقتال إلي جانب إيران ضد العراق إبان الحرب العراقية الإيرانية مخالفة بذلك الموقف الحكومي الرسمي للدولة، ومعربة عن علو الانتماء المذهبي علي حساب الانتماء القومي ببعده المحلي أو العربي وهو ما نبه إليه الرئيس المصري حسني مبارك.

ووجدت بعض الأعمال لهذه العناصر التي تؤكد هذا البعد كتفجير بعض السفارات الأجنبية في ١٩٨٣م، ثم محاولة اغتيال أمير البلاد، وإحداث تفجيرات داخلية، واتجهت الكثير من التحليلات إلي اتهام الدور الإيراني من خلال عناصر شيعية داخلية بالقيام بها مما أدى إلي اتباع سياسة التضييق علي هذه العناصر وإحاطة دورها بقدر من الحذر.

علي أن تطور الأحداث قد عاد ليسهم في نمو دور الشيعة في الكويت حيث كان احتلال صدام حسين للكويت إيذاناً بخفوت نسبي للمد القومي العربي، وكذلك تحولاً لتحسين العلاقة بين إيران ودول الخليج وبخاصة بعد وفاة الخميني وتواري فكرة تصدير الثورة نسبيا، إلي جانب حرص إيران علي التخفيف من المخاوف التي يثيرها الأمريكيون حيال دور إيران الخليجي.

لكن الدلائل علي نمو الدور الإيراني وسياسته التوسعية وسعيه لدور إقليمي لم يؤد إلي إزالة مخاوف البعض تجاه مستقبل العلاقات الإيرانية الكويتية ، وهي مخاوف تحيط دور الشيعة بكثير من ملامح الشك حول دورهم الوطني وانتمائهم المذهبي الذي تزكيه وسائل إعلام القوي الغربية والأمريكية التي توظف كل شئ لتحقيق مصالحها في هذه المنطقة الأكثر أهمية في العالم المعاصر.

الشيعة في قطر

من الملفت للانتباه أن هناك ندرة نسبية في المصادر، وبخاصة الإعلامية منها ، التي تتناول أوضاع الشيعة في قطر إذا ما قيس ذلك بأوضاعهم في السعودية أو الكويت أو البحرين أو حتى في بلدان غير خليجية . ويلاحظ كذلك أن أسلوب تحليل المراكز البحثية ووسائل الإعلام الغربية عن هذا الأمر يتسم بإظهار البعد الإيجابي وليس من زوايا مثيرة كما هو شأن تناولها لجوانب أخرى في غير قطر. فنجد محطة CNN تتناول الشيعة في قطر تحت عنوان ملفت هو " الانسجام مع الأكثرية " وهو جزء من تقرير عن الحرية الدينية في العالم صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية .

ويشير هذا التقرير إلي أن نسبة الشيعة بين سكان قطر يصل إلي ١٠ في المائة وإن كان قد حدّد أن عدد السكان يبلغ حوالي ٩٠٠ ألف وأن الشيعة حوالي ٢٠٠ ألف أي أن نسبتهم وفق هذا التقرير تزيد علي ٢٠ في المائة .

ويحتوى هذا التقرير علي مغالطة أخرى حيث يذكر أن الشيعة في قطر أغلب أصولهم عربية حيث ينحدرون من البحرين أو السعودية وبعضهم ينحدر من أصول إيرانية، ولكن حين تشير مصادر أخري إلي الشيعة في البحرين أو السعودية تؤكد أنهم ينحدرون من أصول إيرانية، وبالتالي فإن انتقالهم من البحرين أو السعودية لا ينفي أنهم من أصول

إيرانية أكثر منها أصول عربية حتى ولو كانت لغتهم هي العربية وهو ما تتجاهله المصادر دون إبداء سبب مقبول .

ويرجع التقرير الأمريكي أصل بعض السنة الآخرين من الذين وفدوا إلي الساحل القطري قادمين من الساحل الإيراني أنهم من عرب الهولة الذين هاجروا من البلاد العربية إلي إيران ثم عادوا إلي ساحل الخليج العربي في القرنين الماضيين، وهم من أصول عربية وسنية.

ويخلص التقرير إلي أن الشيعة في قطر لا يشكلون أغلبية في أي منطقة سكانية إلا بعض المناطق المحدودة كالهلال والمطار والروضة وغيرها .

وشيعة قطر يتمتعون بقدر واسع من حرية العبادة في مساجدهم وحسينياتهم الكثيرة والتي من أهمها حسينية الرسول الأعظم (صلي الله عليه وسلم) والتي تعتبر كمزار ومركز علمي وأدبي إلي جانب كونها ملتقي اجتماعي في المناسبات الدينية والاجتماعية للشيعة . أما أهل السنة في قطر فهم علي المذهب الحنبلي مثل السعوديين أو ربما بتأثير من الدعوة السلفية في السعودية .

والتعليم في قطر تقوم مناهجه علي المذهب السني وإن لم تحتو علي ما يهاجم أو يزدري المذاهب الأخرى وخاصة المذهب الشيعي .

أما القضاء فقد أنشئ للشيعة شعبة للمذهب الجعفري تعرض عليها قضاياهم المتصلة بالمذهب .

وتلتزم حكومة قطر بفكرة المواطنة وعدم التمييز علي أساس المذهب ، ويعين أمير قطر عضواً شيعياً في مجلس الشورى وعضواً آخر في المجلس البلدي .

وقد استضافت قطر مؤتمراً للتقريب بين المذاهب تضمن الدعوة إلي عدم السماح لأتباع أي مذهب بنشر تعاليم مذهبهم لدي المخالفين لهم ، والالتزام بسياسة التقارب بين المذاهب .

وعلي الصعيد السياسي فإن قطر لا تحيطها هواجس المد الإيراني أو التصعيد الشيعي في رأي البعض، ولا يرجع هذا في المقام الأول لقلة عدد الشيعة أو لمنحهم جوانب من الحرية وإعلاء المواطنة فوق المذهب ، لكنه يرجع أيضا في جانب كبير منه إلي الوجود الأمريكي المكثف عسكرياً واقتصادياً داخل قطر لكونها تحتوى علي أكبر مخزون للغاز الطبيعي ، فهذا الوجود في حد ذاته قد قلل من أي أمر يثير القلق الداخلي ، وكذلك أبعد قطر عن سياسة المحاور بعد أن أصبح ارتباطها واضحاً بأقوى المحاور وهو الجانب الأمريكي والإسرائيلي ، ولعل هذا يضمن عدم التعريض بأي جانب من سياستها تجاه الأقلية الشيعية أو غير ذلك .

الشيعة في دولة الإمارات العربية

تبلغ نسبة الشيعة في دولة الإمارات العربية حوالي ١٠ في المائة أو يزيد قليلا من تعداد السكان الذي يبلغ ٤ ونصف مليون نسمة . وتتركز نسبة كبيرة منهم في إمارتي الشارقة وأبو ظبي في حين يقل تواجدهم في بقية الإمارات السبعة .

ويشير تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لسنة ٢٠٠٦ م إلي أن أصول الأغلبية منهم يعود إلي أصول عربية من البحرين والسعودية كما هو شأن شيعة قطر، وهناك عناصر من أصل إيراني وباكستاني وهندي . ويرجع أصل أغلب السنة إلي قبائل الهولة التي عادت من الساحل الإيراني بعد هجرتها إليه إلي أصلها في الساحل العربي ، بل وحتى يرجع أصل العجم إلي أصول عربية القومية سنية المذهب . ثم يشير إلي وجود عناصر إيرانية شيعية

هاجرت إلي دولة الإمارات واستقرت علي الأخص في إمارة دبي يصل تعدادها إلي نصف مليون تقريباً .

ومنهج التعليم في الإمارات قائم علي المذهب السني لكنه لا يتطرق إلي ما يسئ إلي المذاهب الأخرى كما هو الحال في قطر .

وللشيعة في الإمارات العديد من المساجد والحسينيات التي تنفق عليها الأوقاف الجعفرية في دبي والتي يديرها مجلس خاص .

ويشارك الشيعة في الحياة السياسية دونما تمييز فلهم حصص وزارية وكذلك أعضاء في المجلس الوطني الاتحادى .

ويعمل العديد من الشيعة في التجارة والأعمال الحرة وصناعة الحلي ، ويحتلون مكانة مؤثرة في الاقتصاد الإماراتي وبخاصة في دبي التي تمثل مركزاً تجارياً مفتوحاً هو الأشهر في منطقة الخليج .

أما عن قضية الجزر الثلاث بين الإمارات وإيران فتؤكد الإمارات علي أحقيتها في الجزر الثلاث التي احتلتها إيران قبل قرابة نصف قرن . ولكون إيران لا تؤكد فقط علي القرب الجغرافي لهذه الجزر في معرض إثبات أحقيتها فيها بل تضيف واحداً من العوامل وهو أن أغلبية سكان الجزر من الشيعة وهذا أمر يثير قدراً من القلق حول زيادة نسبة السكان الشيعة في دول الخليج كما يري البعض وحتى لا تخضع لنفس الادعاء كما هو في البحرين مثلا .

كما أن احتفاظ الأوربيين وبخاصة بريطانيا بوثائق عن كثير من مواطن حدود دول الخليج الذي كان خاضعاً لاحتلالها أو حمايتها لفترة زمنية طويلة ، وكذلك الوجود العسكري الأمريكي المرتبط بالنفوذ الذي حل محل الدول الاستعمارية الأوربية ، فإن الغرب

يحتفظ بكثير من الأوراق التي تدعو للتلاعب بالأبعاد السياسية للمنطقة حتى فيما بين دولها فيما يخص مناطق الحدود ، وأبعاد الأقليات المذهبية شيعة وسنة ، الأمر الذي يجعل من البعد المذهبي أحد الوسائل لدفع الغرب لدول المنطقة ناحية الصدام حينما يكون ذلك في صالحهم .

الشيعة في سلطنة عمان

تختلف المصادر حول جذور بعض طوائف شيعة عمان فمن قائل أنهم قد هاجروا إلي الهند ثم عادوا في ظل الاحتلال البريطاني، ومن قائل بأنهم يرجعون إلي أصول هندية حيث كانوا في حيدر أباد وعاشوا منعزلين بسبب مذهبهم في منطقة تدعي مطرح فسموا بهذا الاسم إلي جانب شيعة اللواتية .

وهناك الشيعة الذين وفدوا إلي عمان من البحرين وساحل الإحساء والعراق ، إلي جانب مجموعة وفدت من إيران استوطنت الساحل العماني .

ولا توجد هناك إحصاءات دقيقة عن نسبة الشيعة في عمان لكنهم في العموم أقل عددا من المسلمين السنة ، وإن كان البعض يقدرهم بمائة ألف .

علي أن الشيعة في عمان يحتلون مكانة مؤثرة وكبيرة ترجع إلي إمكاناتهم الاقتصادية التي أدت إلي وصول نسبة كبيرة منهم إلي المناصب الهامة في الدولة ، كما أن ما تمتعوا به من ثقافة إلي جانب القدرة الاقتصادية قد دعتهم لأن يمسكوا بزمام أكثر الأمور المؤثرة حتى قصر السلطان نفسه ، وأغلب هؤلاء من الشيعة اللواتية . كما أن العوامل نفسها قد سمحت للشيعة الذين ينتمون لأصل بحريني لأن يتولوا المناصب الهامة.

ولعل الأزمات السياسية الداخلية في عمان والتي وقف فيها الشيعة إلي جانب السلطان قابوس، وما هم عليه من ثراء وعلم ، دعتهم لأن يحتلوا مكانة لا يستشعرون معها

بكونهم أقلية ، أو أن يربطوا مستقبلهم بأية أهداف أو خطط سياسية خارجية ، ولهذا فهم ينعمون بالاستقرار ويشكلون في الوقت نفسه عامل استقرار سياسي واقتصادي في بلادهم

الشيعة في المملكة العربية السعودية

علي الرغم من ضرورة التعرض لأوضاع الشيعة في دول الخليج العربي قبل التعرض لهم في السعودية ، إلا أن تناول أوضاعهم في الداخل السعودي يعد من أهم الجوانب التي تفرض دراسة متأنية للوقوف علي مدلولاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ولعل هذه الأهمية ترجع إلي مكانة المملكة كمحور أساسي وورقة فاعلة في ساحة الخليج لا كمصدر للطاقة فقط بل مساحةٌ وموقعاً وتأثيراً . فالمملكة تشكل القاعدة الأساسية لدول الخليج العربي صغيرة الحجم ، والمملكة تحتوي أرضها علي أقدس مقدسات المسلمين في مكة المكرمة والمدينة المنورة بما يمثله هذا من كونها قاعدة ومركزٌ ومقصداً للمسلمين في كل بقاع الأرض .

ولهذه العوامل مجتمعة فإن المملكة أحد أقطاب السياسة في المنطقة العربية وغيرها من مواطن التأثير في مناطق تواجد المسلمين ، وتدرك الدول الكبرى هذه المكانة في رسم سياساتها ونفوذها في المنطقة العربية .

ولكون الصراع المذهبي بين الشيعة والسنة الذي ظهر بعد الثورة الإيرانية وسقوط العراق تحت الاحتلال الأمريكي ، أصبح أحد المحاور التي يثيرها أو يدعيها الطامعون بغية التدخل في شؤون المملكة وغيرها باسم حقوق الإنسان وحماية الأقليات والحرية والتحول الديمقراطي والدولة العلمانية وغيرها ، ولكون المملكة تمثل المعقل الأخير لدولة إسلامية سنية تلتزم بمنهج الإسلام في الحكم والذي يرتبط بنشأتها التاريخية حتى الآن ، فهي قلب العالم الإسلامي وقبلة المسلمين جميعهم سنة وشيعة ، لكل هذا يستوجب الأمر عرضاً لأبعاد

وطبيعة الشيعة في السعودية وإلي أي مدي يمكن تأثرهم أو تحديد موقفهم في التنافس السياسي بين المملكة وإيران حول الولاء الوطني والانتماء المذهبي ، وفي كونهم ورقة سياسية في يد القوي الغربية المعادية للإسلام فيما يدعونه دوما حول حقوق الإنسان والأقليات وغير ذلك من دعاوي تثار خلف المصالح الاقتصادية والسياسية.

ويرجع الوجود الشيعي في المملكة إلي ما قبل نشأتها السياسية حيث يمتد إلي عهد القرامطة في القرن الثالث الهجري سواء في المنطقة الشرقية أو في وسط الجزيرة العربية في منطقة اليمامة حيث قامت الدولة الأخيضرية ، لكن السلاجقة السنة أنهوا دور القرامطة والوجود الشيعي من ساحل الإحساء إلي أن دخلها الشيعة الجعفرية الإثنا عشرية

وبفعل عوامل سياسية كثر الشيعة الإثناعشرية بحيث امتد تواجدهم داخل الأراضي التي شكلت بعد ذلك جزءا من الدولة السعودية حيث دخلوا المدينة المنورة والرياض والمنطقة الغربية . الحجاز التي ضمتها المملكة ، كما وجد في جنوب المملكة شيعة زيدية وإسماعيلية كانوا جزءا من اليمن أو تأثروا بالشيعة فيها بحكم الجوار الجغرافي .

ومع التضارب بين محاولات الإحصاء الصحيحة أو المغرضة للشيعة في المملكة فإن أكثر المراكز تشير إلي أن تعدادهم لا يتعدى ١٠ في المائة من تعداد السكان وهي نسبة مبالغ فيها في رأي كثير من الباحثين .

ولشيعة المملكة العديد من المساجد الخاصة بهم وكذلك الحسينيات التي تكثر في منطقة القطيف ، وتشهد هذه المناطق نشاطاً دينياً وثقافياً كبيراً وفي إطار من الحرية المحسوبة ، كما أن لهم دوائر قضائية تخصهم وهي تابعة لوزارة العدل .

ويعمل كثير من الشيعة السعوديين في حقل التعليم حيث يقومون بالتدريس لطلاب من الشيعة والسنة ، كما أنهم يتمتعون بوضع اقتصادي متميز، ولهم العديد من الجمعيات الخيرية التي تحظى بدعم الحكومة السعودية .

ومع ذلك تشكلت من الشيعة العديد من الجمعيات والجماعات السرية المعارضة للنظام السياسي في المملكة، وسواء داخل السعودية أم خارجها. ولم تقتصر معارضتهم علي البعد المذهبي فقط بل من منطلق أيديولوجي في الغالب حيث تكونت منهم جماعات يسارية ارتبط بعضها بحزب البعث الاشتراكي وبعضها بالناصرية وبعضها الآخر بالتنظيمات الشيوعية.

أما المعارضة التي قامت علي أساس مذهبي فهي قديمة قدم نشأة الدولة السعودية الثالثة حيث أنشأوا جمعية شيعية ١٩٢٥ م علي يد محمد الحبشي، ثم قاموا بالعديد من المظاهرات العنيفة في القطيف وطالب بعضهم بالانفصال عن المملكة علي أثر ظهور النفط في منطقتهم ، وظلت الصدامات بين هذه الجماعات وسلطة الدولة لسنوات طويلة تمكنت بعدها الدولة من احتوائها.

وزاد الشيعة من دورهم المعارض والاحتجاجي في أعقاب قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩ م وبدت تطلعاتهم إلي دعم خارجي من إيران ، فانتهزوا فرصة أحداث الحرم التي قام بها جهيمان العتيبى ، وكذلك نداء بعض أقطاب الثورة الإيرانية بالثورة علي النظام السعودي ، ليزيدوا من شكل احتجاجاتهم مما اضطر الحرس الوطني السعودي للتصدي بقوة لهذه الاضطرابات .

وبعد وفاة الخميني واتباع إيران لسياسة أكثر اعتدالاً حدث تقارب سعودي إيراني انعكس علي موقف الحكومة من الشيعة حيث تصالحت مع المعارضة الموجودة في الخارج وأعادتها إلي داخل المملكة .

وزاد الشيعة من سقف مطالبهم في أعقاب سقوط نظام صدام حسين في العراق وتولي الشيعة مقاليد الحكم هناك، وقدموا عريضة لولي العهد السعودي (الملك الحالي عبد الله بن عبد العزيز) يطلبون فيها تحسين أوضاعهم التي رأوا أنها تتمثل في تمثيل وزاري ومناصب دبلوماسية وتواجد في الأجهزة الأمنية والعسكرية ، وتمثيل في مجلس الشورى وغير ذلك .

ثم زاد الشيعة من المطالب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م في أمريكا والتي ساهم فيها أغلبية من السعوديين، وكانت إثارة قضية الشيعة من أوراق رد الفعل الغاضب من الحكومة الأمريكية تجاه الحكومة السعودية مما أدى إلي قيام الدولة السعودية بعقد حوار بين علماء من السنة ونظرائهم من الشيعة من شتى الطوائف .

وتهيأ مناخ عام فرضته الظروف الدولية والإقليمية يتعلق بما أطلق عليه حقوق الأقليات العرقية والدينية أو المذهبية ومحاولاتهم للحصول علي امتيازات تحت غطاء الحرية، وبرزت معها مشكلة الشيعة في السعودية كورقة سياسية بعد أن ظلت لفترة طويلة قضية داخلية .

وسواء علي الصعيد الداخلي أم علي الصعيد الخارجي فإن مساعي الشيعة في السعودية لانتهاز فرص الأحداث أو العلاقات هنا أو هناك لزيادة مطالبهم لم تلق قدراً من الرضا لدي علماء الأغلبية السنية، وزادت نبرة أتباعها لمطالبة النظام الحاكم بعدم مجاراة أية ضغوط تسهم في الاستجابة للمطالب المتزايدة والزائدة للأقلية الشيعية ، ورأوا أن من

شأن ذلك سعي لتصدع النظام من جهة وفتح الباب لأن تفرض الأقلية باباً تتحكم فيه بالأغلبية ، ولا يعني هذا الحياد عن تحقيق العدل لكنه في حدوده وإطاره وحجمه .

فكتب المفكر السعودي سفر الحوالي محذراً من أن هذا المنحى سيعمل علي استبداد الأقلية بحكم الأغلبية كما حدث أيام المعتزلة . وضرب العديد من الأمثلة في دول العالم من أمريكا إلي إفريقيا فذكر أن بعض دول إفريقيا يحكمها غير المسلمين مع أن نسبة المسلمين فيها يصل إلي ٩٥ في المائة من تعداد السكان . وطائفة شهود يهوه تطالب بحقوقها في البلاد الكاثوليكية ، لكن أقصي مطالبها هو حرية الاعتقاد . وكذلك طائفة المورمن في أمريكا فلم تستجب حكومة أمريكا لإعادة النظر في دستورها من أجل إرضاء هذه الطائفة علي الرغم من أن مطلبها في إقرار تعدد الزوجات مثلا يرتبط بدعوة أمريكا للحرية . أما في المملكة فالشيعي له حرية الاعتقاد ، أما أن يفرض علي أهل السنة من الأغلبية أن يغيروا مناهجهم إرضاء لهم فهذا أمر غير مقبول ، كما أن مطلبهم في تغيير بعض مواد الدستور لا يتفق حتى مع قوانين الحرية والديمقراطية في البلاد التي تساندهم فالدساتير لا تتغير بإرادة حزب إلا إذا توفرت له الأغلبية ، وإيران لا يمكنها تغيير دستورها من أجل أقلية شيعية إسماعيلية ناهيك عن الأقلية السنية .

ومع أن احتلال العراق ، وحرب لبنان الأخيرة التي قام بها حزب الله الشيعي ضد إسرائيل ، قد دفعت إلي السطح قضية علو الولاء المذهبي علي حساب الولاء الوطني وهو ما يثير انتباه البعض داخل السعودية إلا أن ذلك ، في رأي البعض ، يمكن تلافيه بشكل غالب إذا اتخذت حكومة المملكة العديد من الإجراءات ، لا التنازلات ، في إطار خريطة التوظيف والتوزيع الوظيفي الذي يفتت التكتلات ، ويربط الأغلبية منهم بمصالح اقتصادية واجتماعية تدعو إلي التمسك بها وعدم المجازفة بالتنازل عنها . وكذلك الحد من الغلو في

مناهج التعليم فيما يخص الخلافات المذهبية ، مع فتح الباب للحوار المستمر وانتهاج سياسة التقارب التي لا تكون علي حساب ثوابت الأغلبية .

علي أن من أبرز القضايا أو المحاور التي ينبغي الالتفات إليها فيما يخص الشيعة في السعودية هي مسألة المراجع الشيعية والمتصلة بالعتبات المقدسة بين قم والنجف وكربلاء ، وهذه أمور تتصل بالدور السياسي أكثر من كونها تتصل بالبعد المذهبي . فقد ظلت كربلاء والنجف هي المقصد الشيعي المقدس طوال فترة تاريخية طويلة ، إلي أن أسهم العلو والغلو القومي البعثي في العراق إلي تحول جزئي منها إلي قم كمكان وكواجهة للمرجعيات .

وعلا شأن قم مع قيام الثورة الإيرانية بما تحتويه من حوزات علمية ومراجع دينية ، وأصبحت قبلة توجه الدارسين والعلماء الشيعة الذين أصبحوا يترددون عليها ، ثم أصبحوا يسهمون في فكرة تصدير الثورة مما جعلهم يخرجون عن دورهم المذهبي إلي دور سياسي .

إلا أن سقوط نظام صدام حسين في العراق واعتلاء الشيعة فيه للسلطة السياسية قد أسهم في ألا تنفرد قم بالمرجعية الشيعية وحدها أو حتى بنفس القدر الذي وصلت إليه حيث استعادت النجف وكربلاء مكانتها في نفوس الشيعة حتى في قم نفسها وهذا ما تسعي إيران إلي محاربته . فالنجف وكربلاء تحوي قبر الإمام علي بن أبي طالب والحسين بن علي رضي الله عنهما ، وهي لهذا تشكل الأساس في المقصد إلي العتبات المقدسة الشيعية ، ولعل وفود ما يزيد علي مليوني شيعي في ذكري أربعينية الحسين برغم التوتر الأمني وعدم توفر الطمأنينة ، ومنهم عدد كبير من الإيرانيين ، يشير إلي هذا الجانب . بل وصل الأمر إلي حد تصور البعض لأن تتحول الوجهة إلي العراق لزعامة الدولة الشيعية بدلا

من إيران، كما أن هذا التوجه يعد أحد محاور السياسة الأمريكية في المنطقة حيث يريدون تمكين الشيعة من حكم العراق لإمكان احتواء إيران من خلالهم.

ولا يقف الأمر من وجهة نظر بعض المحللين الأمريكيين إلي حد إيران بل يرون أنه من الواجب أن تتجه السياسة الأمريكية لاستغلال هذا البعد في التحكم في أبعاد سياسية في دول الخليج إذا ما استطاعت التحكم في المرجعيات الشيعية العراقية وهذا ما تخطط له، فمن خلال الفتاوى التي تثيرها المرجعيات الشيعية في العراق والتي تخضع للتوجيه الأمريكي، كما هو شأن السيستاني مثلاً، يمكن لها التأثير الفعال علي الشيعة في دول الخليج العربي.

ومع أن الأمريكيين يحاربون الميليشيات المسلحة لمقتدي الصدر الذي يعد أعلي سلطة دينية لدى الشيعة في العراق إلا أنها تبدي حرصاً عليه كمرجعية دينية فقط لهذا الغرض السياسي والمذهبي، فقواتها قادرة علي تصفيته شخصياً لكنها لا تريد ذلك. وكذلك موقفها من محمد باقر الصدر الذي يعد الأب الروحي لحزب الدعوة، ومحمد باقر الحكيم الذي يتزعم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وكذلك الشيخ علي السيستاني الإيراني الأصل الذي أصبح له مكانة دينية وسياسية مؤثرة.

ويري البعض أن إقامة أمريكا لنظام ديمقراطي في العراق يعتليه الشيعة يشكل مثالا لدول المنطقة بحيث يمكن لشيعة الخليج وبخاصة في السعودية أن يطالبوا بدعم أمريكي كما هو حادث في العراق يمكّنهم من تحقيق مكتسبات سياسية وليست اجتماعية أو اقتصادية فقط، بل ويمكن للأمريكيين مساندتهم في الانفصال بالمنطقة الشرقية التي تحوي منابع النفط، ولعل ذلك يتوافق مع خطة لتقسيم المملكة طرحتها بعض الدوائر الأمريكية من قبل منذ عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريجان والذي تتوافق سياسته مع

الرئيس الحالي جورج بوش الصغير حيث ينتميان سويا للحزب الجمهوري الأمريكي الذي يتبنى مخططات ذات نزعة دينية عدائية تجاه العالم الإسلامي والسعودية في مقدمته .

ولهذا فإن مسألة الشيعة التي يراها البعض من أهم الأوراق السياسية في يد إيران بالشكل الذي يثير المخاوف حول الهلال أو الحزام الشيعي من الممكن أن تكون ورقة ضغط عليها من قبل السياسيين الأمريكيين من خلال استعادة النجف وكربلاء لمكانتهم الدينية المذهبية وارتباطها بالأمريكيين وبالشكل الذي يجعل منها موطنا لمعارضة مذهبية وسياسية أمريكية ضد تطلعات الساسة الإيرانيين ، ولعل ذلك يشكل في بعض أبعاده نقطة التقاء بين توجهات إيران ومساعي المملكة السعودية في عدم مسايرة الأمريكيين في تمكين الشيعة من الانفراد بحكم العراق وحدهم سواء من خلال مساندة السنة أو من خلال عدم استقرار الوضع في العراق لمخططات الأمريكيين.

ولا شك أن ذلك الأمر قد دفع البعض إلي مطالبة الحكومة السعودية بأن تلعب دوراً فاعلاً أمام هذه المخططات من خلال السعي لإقامة مرجعيات شيعية سعودية يكون لها تأثيرها السياسي والمذهبي وحتى الاقتصادي .

فالمرجع الديني عند الشيعة يمارس دوراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ويتبعه مجموعة من المقلدين يدفعون له التزاماتهم الدينية التي لا تقتصر علي حق الخمس بل تتبعه فكرة رد المظالم والوصية بالثلث والهبات والصدقات. ويردها المرجع في شكل مساعدات مالية تساعده علي كسب دور اجتماعي متميز بين تابعيه ، إلي جانب دور سياسي بعد بروز نظرية ولاية الفقيه التي أعلنت منها الثورة الإيرانية .

وعلي ذلك فإن قم الإيرانية لم تعد تؤثر علي تابعي المرجعيات من بعد مذهبي فقط بل من بعد اقتصادي يفد إليها من هؤلاء التابعين من الشيعة في كافة البلدان . ولهذا فإن الملالي أو الآيات

في قم يحاربون عودة النجف وكربلاء حتى تستمر مكاسبهم المادية وبعدها المذهبية ، وأن هذه المعركة لا تقتصر علي المرجعيات في العراق بل تمتد إلي دول الخليج أيضا .

والشيعة في السعودية من المقلدين أو التابعين للشيخ علي السيستاني الإيراني الأصل والمقيم في العراق ، والقريب من الأمريكيين سياسياً ، والبعض منهم يقلدون أو يتبعون الخامنئي أو التبريزي أو الشيرازي ، وكلهم إيرانيون ، وقليل يقلدون مرجع شيعي لبناني هو السيد محمد حسن فضل الله . وعلي ذلك تتجه الكثير من الأموال من شيعة السعودية إلي هذه المرجعيات ، وهي في حد ذاتها تمثل مصدراً هاماً لمشروعات إصلاحية تخص فقراء الشيعة في المملكة لو أحسن توجيهها ، وذلك يتأتى بفعل العمل علي إقامة مرجعيات شيعية سعودية .

وليست المطالبة بمرجعية شيعية سعودية أو خليجية بالأمر الصعب أو المرفوض بل كانت لهم في السابق مرجعيات مثل السيد ناصر الإحسائي في الإحساء والسيد عبد الكريم الخنيزي في القطيف والشيخ عبد الله بن معتوق والسيد ماجد العوامي الذي لم تجدد المرجعيات بعد وفاته .

كما أن وجود أو تجدد مراجع شيعية سعودية أمر يسهم في دعم التوجه الوطني وتكون له أهميته السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتوافق وتوجهات الدولة السعودية دون أن تخضع أمور الشيعة لمؤثرات خارجية إيرانية أو عراقية أو أمريكية ، ويكون ذلك من الأمور التي تسهم في وقوف الوطن السعودي أمام التطلعات الخارجية المعادية والتي تتخذ من هذا البعد أحد وسائلها السياسية .

وقد يتطلب هذا الجانب دعم الكثير من المكتبات الشيعية وإقامة العديد من الندوات ودور العلم المذهبية التي يمكن علي المدى البعيد أن تكون ورقة في يد الدولة السعودية بدلا من أن تكون ورقة عليها .